

برتقال و نارنج يعطران ارجاءها في الخريف ويزينانها في الشتاء . وتكون مساكنها ذات حدائق يتجلى فيها الفن الريفي بين أحواض اللوبياء المزهرة وخطوط الطماطم العطرية وأعواد الورد أو الفل وحصا اللبان . وسوى ذلك مما يصل اليه ذوق التلاميذ الفني وارشاد المدرس . وتكون تلك المدرسة مع ذلك مدينة فاضلة صغيرة تقوم بدورها في الانتاج المادى من جهة وفى التربية من جهة أخرى . فتخرج لنا رجالا فى الهند نمت فيهم الحياة الفاضلة عادة وتأصلت فيهم الرجولة بأوسع معانيها - مع الاحتفاظ بحياتهم الريفية وحبهم لعمل الحقول وهذا أجل ما ترى اليه البلاد

الجلسة الختامية

خطبة أحمد فهى القطان بك

(تجارب عملية فى التعليم الاولى)

حضرة الرئيس . سيدانى . سادتي .

لا أقف موقفي هذا لاتيكم بنظريات تعرفونها كما أعرفها . وإنما وقفت لاتي على أسماعكم تجربة جربتها بنفسى فربما كان فيها نفع كبير فى توجيه الجهود لخدمة التعليم الاولى

لقد كنت مديراً للتعليم فى مجلس مديرية الغربية وفى أثناء قيامى بهذه الوظيفة اتفق أن ظهر تقرير لجنة تعميم التعليم وكان ذلك فى أواخر

سنة ١٩١٨ وقد ذهبت تلك اللجنة في تقريرها الى انشاء مدارس في مدة ٢٠ سنة لاجل ٨٠٪ من الذكور و ٥٠٪ من الاناث ممن تتراوح أعمارهم بين السادسة والحادية عشرة .

وكان حالة مكتب برما الراقى قد لفتت نظري فان هذا المكتب قد تدهور تدهورا شديدا فعن لى أن أجرب تجربة جديدة هي أن أجعل التعليم فيه نصف نهاري للذكور و نصف نهاري للاناث و ليليا للاميين على أن تكون الحصص نصف ساعة وعلى أن يرتاح المعلم في الاسبوع يومين أخدهما يوم الجمعة بالضرورة والثاني يختاره بنفسه و قدمت بهذا الرأي اقتراما هذه صورته :

مقرر لهذا المكتب أربعة من المعلمين سوى ناظره وميزانيتها في السنة ٢٩١ ج م تقريبا وبه من التلاميذ المقيدين الآن تسعة عشر تلميذا يحضر منهم غالبا عشرة تلاميذ ولو أن كل من غاب عومل حسب القانون لعد أثرا بعد عين

فيكون متوسط ما ينفق على تعليم التلميذ الواحد ١٥ ج م و ٤٠٠ مليم وهذا مبلغ كبير يكفي لتعليم عدد عظيم من أبناء المكاتب اذا اتبعنا طريقة غير الملزمة بهذا المكتب ، وبما أن حالة المكتب آخذة في التدهور وليس من المنتظر أن يصير به عدد تطمئن النفس الى صرف تلك الميراثية عليه ، وقد بذلنا كل المساعي الممكنة للنهوض به فلم يكن لذلك من أثر في الاقبال عليه و ترجع الاسباب في ذلك على ما أرى الى :-

١ - عدم وجود مكاتب اعانة بالبلد الذي هو به لان بها مكاتب أهلية

لا يزال فقهاؤها متمسكين بتقديم العادات في التعليم . فهم يبنضون النظام ويميلون الى الانفراد مع ان تعاليمهم لا يتفق وحاجة المكتب فان الكثيرين من التلاميذ قلما يجيد فهم ما هو أساس القبول بالمكتب الراقية اذ بين هؤلاء التلاميذ من لم يحفظ من كتاب الله تعالى اكثر من ثلاثة أجزاء فضلاً عن عدم كفاءته في غيره من المواد الأخرى حال القبول

٢ - اعتبار أولياء أمور التلاميذ ما يتقاضاه المجلس من ثمن الكتب والادوات غرامة كبرى لا يطيقون سدادها ولذا يفضلون التعليم بالمكتب الاهلية على الانتفاع بذلك المكتب خصوصاً وأنهم ميالون بفطرتهم الى الانتفاع بأبنائهم في أشغالهم الزراعية والتجارية وذلك مما لا يتيسر لهم مع الحاق أبنائهم بذلك المكتب

٣ - امتحان القبول بالمكتب الراقية قد يكون على ما يظهر عائقاً عن الالتحاق به لما تقدم من عدم كفاءة المتعلمين ولو أن بالمكتب فرقة تحضيرية لكانت سبيلاً الى تغذية الفرق الأخرى

٤ - ما رسخ في أذهان العامة من أهالي البلد من أن التعليم به داع لاهماله حفظ القرآن الكريم وان حفظه انما يتم بالمكتب الاهلية وهذه الفكرة وان كانت خطأ الا أن حالة المكتب تأثرت بها غالباً وسر وجودها فقهاء المكتب الأخرى بالبلد .

فلهذه الاسباب اقترح أن يحول المكتب الى طراز جديد قد يكون بحسب جدته مشوقاً للافبال على التعليم مع مراعاة : (١) جعل التعليم مجاناً (٢) إلغاء امتحان القبول . (٣) صرف الادوات مجاناً . (٤) وضع

برنامج سهل يتفق مع حاجة ورغبات الامة . (٥) اعطاء القرآن الكريم نصيبا كبيرا من الزمن والعناية . (٦) الاكتفاء بنصف اليوم لدراسة التلميذ ليصرف باقيه في مساعدة والده في أعماله . (٧) شموله تعليم البنين والبنات وذلك مع اختلاف زمن تعليم الطائفتين . (٨) البدء بتعليم الهجاء للمستجدين والمستجدات فان لذلك فوائد منها :

(١) زيادة الاقبال على التعليم (٢) زيادة عدد المتعلمين فتقل الامية .
(٣) الجمع بين تعليم البنين والبنات . (٤) الاقتصاد في النفقات فان من الممكن أن يكون للمكاتب ناظر ومعلمان يعلمون البنين قبل الظهر والبنات بعده على ما يأتي . (٥) مشاركة التلاميذ والتلميذات لآبائهم وأمهم نصف اليوم . (٦) تقوية العضلات بسبب الاشتغال بالاعمال المختلفة والعقل الحسكيم في الجسم السليم . (٧) رغبة التلاميذ بعد انتهاء زمن التعليم في مشاركة آباءهم في أعمالهم لاعتيادهم ذلك ابان التعليم . (٨) عدم ضياع أى فائدة على المتعلمين لان نصف اليوم يمكن التعليم فيه لمقدار من المواد الدراسية لا يقل عن اليوم كله خصوصا وان من المعلوم أن الناشئين يعملون التعليم وتقصّر أذهانهم عن الادراك بطول زمنه لقصر أفسكارهم وميلهم الى الحركة وحاجة الاجسام للنمو السريع . واني أعتقد اعتقاداً جازماً أنه يمكن تعليم الطفل في نصف ساعة ما يراد حجزه من أجله داخل حجرة الدراسة ساعة وقد دلت التجارب والمشاهدات على صدق ذلك مع أن صفار السن لا يحتاجون الى معلومات تستدعي أكثر من ذلك الزمن للمادة الواحدة وبكفيمهم القليل وان لسكل جديد لذة تدعو للتشويق والانتباه

والاطفال أحوج ما يكون لما يشوقهم فالزمن الدراسي يختلف باختلاف السن وتلك صورة الجدول الذي اري السير على مقتضاه

بعد الظهر للبنات				قبل الظهر للبنين			
الى		من		الى		من	
س	ق	س	ق	س	ق	س	ق
١		١٢	٣٠	٧	٧	٣٠	
١	٣٥	١	٥٥	٨	٣٥	٨	٥٥
٢	٢٠	١	٥٠	٩	٢٠	٨	٥٠
٢	٥٥	٢	٢٥	٩	٥٥	٩	٢٥
٣	٤٠	٣	١٠	١٠	٤٠	١٠	١٠
٤	١٥	٣	٤٥	١١	١٥	١٠	٤٥

ويمكن أن يختلف ذلك باختلاف طول النهار وقصره (صيفا وشتاء) بهذا يمكن أن ينهض المكتب نهوضاً بوازي مصر وفاته وتتفق فائدته الكبرى مع حاجة الامه وقبول الاهالى

على أنه نوع جديد من التعليم يصح أن يكون فائحة لتعميم التعليم قد تاجىء الضرورة إلى اتخاذ مثل تلك الطريقة لعدم توافر المعلمين والامكنة المناسبة على أن فيه من الاقتصاد في المنفعة ما فيه وبه يسهل تعميم الفائده التي ينشدها جميع الطامحين بأنظارهم إلى الرقي

ولو نهج بحاس مديرية الغربية وقام بهذه التجربة التي أرجو نجاحها مهد السبيل عمياً نحو الاسراع في ازالة الامية وتعميم التعليم وخطا خطوة واسعة نحو تحقيق أمانى البلاد

مدير التعليم

أحمد فهمى القطان

نوفمبر سنة ١٩١٩

واليك رأي اللجنة العامة لمجلس مديرية الغربية في هذا الاقتراح

منعقدة في ٦ ديسمبر سنة ١٩١٩

اطلعت اللجنة على هذا التقرير وعلى الكتاب الوارد من حضرة
عمدة البلدة المظهر استعدادده لدفع ١٢ جنيتها فيما لو انشأ المجلس فرقة تحضيرية
بالمكتب الراقى نظرا لعدم وجود كتاتيب اعانة بالبلد وزأت ماياتي :

حيث أن ميزانية المجلس لا تسمح بعمل مكاتب جديدة ترى اللجنة
الموافقه على اقتراح حضرة مدير التعليم وصودق على قرارها بتاريخ ٢٩
ديسمبر سنة ١٩١٩

وقد جاءت الطريقة باحسن النتائج وقد كنت لا أعتد على تقارير
مفتشي التعليم في المجلس حينما يبحثون في هذه الطريقة لظني أن في تقاريرهم
وكلمها اعجاب بها محاباة لي . وانما كنت أعتد جدا بتقارير مفتشي وزارة
المعارف وتقاريرهم ناطقة بصلاح هذه الطريقة لانها قائمة على الاقتصاد
في كل شيء .

وعندي أنه يجب أن يوجه الجهد فيما يتعلق بالتعليم الاولي إلى التلميذ
نفسه لا إلى مواد الدراسة وما حداني إلى استنباط هذه الطريقة لإما علمته
من حاجة الحقول للغلمان والبيوت للبنات ومن أن قضاء النهار بطوله في
تعليم التلميذ كد لعقله أكثر مما يطيق وقضائه كذلك في تعليم البنات
يصرفها عن مزاوله أعمال البيت . أما أن الطريقة اقتصاديه أو قائمة على
الاقتصاد فذلك واضح من أن مكانا واحداً يستخدم في تعليم ثلاث فئات
وقد بلغ من استحسان هذه الطريقة أن قرر المجلس وقتئذ اتباعها

في بلطيم وفي شبشير الحصة . وربما كان من حظ هذه الطريقة أن تعمم وقتئذ في مكاتب المجلس ولكنني نقلت بعد ذلك ولا أدري على التحقيق ماذا تم نحوها

هذه أيها السادة تجر به عمليه ، لانظريه ، عرضتها عليكم أرجو إذا كانت تصادف لديكم قبولا أن تدعو معي إلى اتباعها وتعميمها

خطبة الدكتور أحمد عبد السلام الكرواني عناية الدولة بالمعلمين

وضع هذا البند ضمن النقط التي اقترح مجلس النقابة بحثها في هذا المؤتمر ولم يتقدم أحد لطرق الموضوع فخطرت لي عندئذ أن أتقدم إلى المؤتمر - ولو متأخرا - بكلمة صغيرة فيه وأرجو أن يشفع لي عظيم أشغالي بأعمال سكرتارية المؤتمر إذا قصرت عن إيفاء الموضوع حقه

١ - أكبر مظاهر العناية بالمعلمين هو بذل الجهد في أحكام تعليمهم وتعام أعدادهم لمهمتهم. التعليم فن صعب دقيق فليس كل عالم بقادر على تعليم النشء فيعطيههم المعلومات اللازمة بشكل سهل مقبول نافع . لا يكفي أن تشحن الدروس بالعلم ولكن يجب أن يرسخ في عقول التلاميذ قدر محسوس من المادة التي تدرس لهم كما يجب أن يكون في طريقة إيصالها إلى عقول التلاميذ ما يقوي تلك العقول ويزيدها نموا ويشعرها بالرغبة في المزيد فالمسائل التي أمامنا تطلب منا الحل ليست فقط ماذا نعلم التلاميذ؟ ولكن كيف نعلمهم؟ أبا لكتب أم بالنماذج بواسطة المعلمين أم الملمات أفي الفصول أم في الحقول؟ وما أنسب الاعمار لتلقينه مختلف المواد في مختلف

العلوم ؛ وفي أي وقت من أوقات السنة بل وفي أي ساعه من ساعات النهار أو الليل ؛ كل هذه أسئلة صعبه لا أدري كيف يسهل على الكثير من الناس أبداء رأى سريع فيها

أن أقصي مايفعله المتعاملون من بيننا أن يقرأوا شيئاً من كتب التريه الافرنجية وبيذلوا جهدهم في تطبيق آراء كتابها على تلاميذنا وهو مجهود لاشك يشكرون عليه ولكني وبالأسف اقرر بان هذا الطريق في اعتقادي لا يؤدي إلى الغرض. هذه المسائل لا تحل إلا بطريق واحد وهو طريق البحث العلمي العملي (Research) فان مايناسب العفل والبيئة والمناخ الغربي البحث أو للشرق الصحيح قد لا يناسبنا نحن هنا ، بل هذا هو الغالب فلا بد من أن يوجد بمصر طبقة من الباحثين المصريين تسكون مهمتهم اجراء التجارب وجميع المشاهدات وعمل الاحصائيات على الاطفال والاولاد المصريين في الاعمار المتباينة والبيئات المختلفة وفي فصول السنة جميعها ، كل هذا بقصد الوصول الى تفهم القوانين التي تسير عقول أطفالنا وصبيتنا بمصر . عندئذ يمكن أن نبني نظام التربية ونضع البرامج للمدارس ولا سيما الاولى منها على اسس متينه من علم النفس المتمصر أما ما نعمله الآن تقليداً فهو في نظري عملية ترفيع قد تقلح بعض الفلاح وقد يكون نصيبها الفشل

اذا تقرير ذلك وجب علينا أن نتساءل هل هذا الشباب الناهض من المعلمين الحاليين الممثلين رغبة في خدمة العلم واستعداداً فكرياً لها عندهم الوسائل التي تؤهلهم وتمهد لهم لعمل تلك الابحاث ؛ لا أعتقد ذلك ورأى

انه يجب أن يختار لمصر أستاذان أو ثلاثة من فطاحل علماء التربية الافرنج
First class men لزم من محدود يعلمون هؤلاء طريق البحث ويشرفون
على ابحاثهم ويعينونهم في اختيار تجاربهم وترتيب نتائجها واستنباط الحقائق
والقوانين التي تتبع تلك النتائج وهؤلاء العلماء الاجانب يشرفون على مدارس
المعلمين بالقطر ويكونون هم وخيرة تلاميذهم عماد الهيئة الفنية في ديوان
وزارة المعارف

أليس من العجب اننا غفلنا عن الاهتمام بعلوم التربية أو أغفلها
المستولون عن سياسة التعليم فيما مضى الى حد مشين. أليصدق السامعون
انه لم يرسل من خريجي مدرسة المعلمين العليا واحد قط للتخصص العميق
في علوم التربية مع أني لم أعرف أن دفعة واحدة من بعثات مدرسة المعلمين
لم يوجد من بينها أفراد طلبوا وألحوا في أن يسمح لهم بدرس التربية
وحيل بينهم وبين أمنيتههم. وها أنا قد بينت الطريق الذي تستطيع به الدولة
أن تروى غلة هؤلاء المتعطشين للتبحر في التربية والتعمق في دراسة عقل
الطفل والصبي المصري

٢ - بعد أن بينت أهمية البحث العلمي أتقل الى النقطة الثانية وهي
حال مدارس المعلمين بوجه عام . لا يمكن أن ننتظر من تغيير البرامج
وحده احداث تطور كبير في التعليم . تحسين البرامج خطوة الى الامام
ولكن يجب أن يشرع في اعداد العدة لأن نخلوا الخطوة المتممة لها . نحن
نشكو في مصر عمى البصيرة، كم يمر المصري بمخلوقات الله العجيبة من
حيوانات ونباتات وجمادات بل وأفلاك كالفلك الذي نعيش فيه ولا نحرك

منه أى اهتمام . وكم تمر بنا الحوادث والمناظر من صنع الله وصنع عبادة
الفنانين ولسكننا لا نستفيد منها لأن قوة الملاحظة عند معظمنا ضعيفة
ان لم تكن معدومة واذا كان هذا عيبا قوميا فهو لاشك موجود في المعلمين
بنسبته في بقية المتعلمين من الأمة فلتعد مدارس المعلمين من هذه الملاحظة
لاخراج صنف آخر من المعلمين أقوياء الملاحظة قادرين على تربيتها في
النشء ولتكن طريقة إعداد هؤلاء المعلمين أيضا من مهمات هيئة علماء
التربية الاجانب التي اقترحت استيرادها لمصر لزمان محدود

٣- لا يفهم من حضرات السامعين انني أقصد أن قوة الملاحظة بل
وحب الاستطلاع والاستعداد للابتكار كلها معدومة في المعلمين بمصر في
هذه الأيام فاني أرى على العكس من ذلك فيهم عدداً ليس بالقليل عنده
من ذلك كله قدر كبير وواجب الدولة أن تعينهم على تنميتها ونقلها الى
غيرهم ممن يهتمون بهم . يجب أن تسهل أمام المعلمين طرق الحصول على
كل المعلومات سواء بالمطالعة أو بالمشاهدات . لا بد للمعلمين من مكتبة خاصة
كبيرة حافلة يكون لكل منهم الحق في أن يطالب من مديرها استحضار
أى كتاب أو مجلة أو احصاء يلزمه الاطلاع عليه بسرعة وبغير احتياج الى
اجراءات كتابية كثيرة معقدة . كما يجب أن يلحق بها متحف يشحن
بالتماذج والصور التي يصنعها المعلمون أو تلاميذهم أو يطلبون أن تجاب
اليهم لمشاهدتها والتعلم منها باستخدامها في تعليم الطلبة . وفوق هذا وذلك
يجب أن يكون في استطاعة المعلم ان يطوف وحده ومع تلاميذه في طول
البلاط وعرضها في سبيل العلم بغير كبير نفقة . ولا سيما من حيث أجور

السكك الحديدية

٤ - انتقل الآن الى النقطة الرابعة وهي اختيار المعلمين . أرى أن هناك كثيرا من الناس لا يصلحون لصناعة التدريس بآية حال من الاحوال لعدم توافر صفات المدرس الأساسية فيهم والشاب حين يحصل على شهادة الدراسة الثانوية لا يدرك ذلك العجز من نفسه . وقد يحمله جبهه هذا أو تتمعه بالمجانبة في المدارس الثانوية الى الالتجاء لمدرسة المعلمين فيقتضي لذلك على مستقبله لمزاواته مهنة لا سبيل الى نجاحه فيها وببلى به في كل عام فريق من طلبة المدارس يشوه نظام تفكيرهم ويعين على نقص أدبهم وبهيء الطريق لافساد أخلاقهم . ورأى أن السبيل لمعالجة ذلك العيب أن يكون معظم المدرسين في المدارس الثانوية ومدارس المعلمين الأولية في المستقبل من حملة الدرجات من الجامعة الاميرية والازهرية بعد اصلاحها يلتحقون مختارين بمدرسة المعلمين التي تقتصر مواد الدراسة فيها على ما يلزم المدرس مما لا يتناول به برنامج الجامعة كدروس التربية ومدة التدريس بمدرسة المعلمين هذه نحو عامين ويكون مهمة أساتذتها في الستة الاشهر الاولى التي تعقب التحاق الطالب بها اختبار مواهبه واستعداداته التي تؤهله لوظيفته التدريس فان توافرت هذه سمح له بالاستمرار نحو سنة أخرى والا نصح له بطرق باب آخر من أبواب الحياة العملية

٥ - انتقل الى النقطة الخامسة وقد أفرقتها على حديثها على صفرها لاهميتها وهي اخلاق المعلم . أعلق على هذه اهمية كبرى وأعتقد أنها يجب أن تكون فوق المتوسط في المتانة ولذلك أرى أن يحاسب المعلمون على

تصرفاتهم حسابا دقيقا عسيرا وأن تكون أخلاق الاساتذة في مدرسة المعلمين والروح السائدة فيها مثالا عاليا للأخلاق الفاضلة وأن يكون لهذا الامر أكبر اعتبار عند تقرير صلاحية طالب الدخول لمدرسة المعلمين لوظيفة التدريس أو عدم صلاحيته

٦ - أتناول بعد ذلك النقطة السادسة والاخيرة . لاشك في أن التدريس عمل شاق مجهد للعقل والجسم اذا قام به المعلم على الوجه الاكمل وهذا الاجهاد يكون له أثر محسوس في تحديد عمر المدرس ولا سيما اذا لم تتوافر له أسباب المعيشة بسهولة . من أجل هذا أرى أنه يجب أن يعامل المدرسون بسخاء من حيث مرتباتهم . وليس معنى هذا أن تزداد رواتبهم زيادة عامة فانا نعتقد ان الكثير منهم يتقاضى فوق ما يستحق سواء بالنسبة للكفاءة أو لطبيعته العمل الذي يقوم به . وانما أقصد ألا يضطر البعض المستقيم منهم بسبب ضيق ذات اليد الى تحطى قواعد الاخلاق المتينة

كما أرى أن أقل مكافأة يصح تقديمها لهم على ذلك المجهود الكبير الذي يبذلونه عن طيب نفس أن تضمن لهم الدولة تعليم أبنائهم وبناتهم - ولو على الاقل النجباء منهم - على حسابها خير تعليم فمن نكد الدنيا على المدرس أن يحس بأنه يعمل الليل والنهار في سبيل تنقيف عقول أبناء الامة وأولاده مهملون لمجزه عن دفع نفقات التعليم لهم وقد يحول ألمه من هذه الناحية دون تأديته للواجب على أكمله أو استمتاعه باللذة التي تصحب هذه التأدية

وأخيراً أيها السادة يجب أن يشعر أو لو الأمر في مصر بأهمية ووظيفة
المدرس شعوراً حقيقياً فيكون المعلم دائماً موضع احترام الحكومة وتقديرها
تقديراً ينم عنه العمل والفعل لا مجرد الكلام والذكر وأجل مظهر لهذا
التقدير الرسمي ان تزد أسماء المجدين من المعلمين بكثرة واستمرار في جداول
الرتب والاوزمة في كل فرصة

خطبة محل نصار بك

﴿ الإدارة العامة ﴾

ليست ادارة التعليم الاولى من عويصات المسائل الفنية المحتاجة
للبحث والتمحيص . كما أنها ليست من المباحث التي ينبغي لمؤتمر كهذا
أن يستنفذ جزءاً من وقته في القاء محاضرة واستماعها وبحثها . ولكن الذي
قد أجهل لضمها الى مباحثه السكثيرة الهامة . اعترام وزارة المعارف ادارة
جميع مدارس التعليم الاولى المزمع انشاؤها فقد ادارت في هذا العام نحو
٨٠ مدرسة أولية في القرى والبلدان بمختلف المديریات . بصرف النظر عما
ادارته في المدن . وكانت متمزجة ادارة أضعاف هذا العدد في العام المدرسي
المقبل

قلت أن ادارة المدارس الاولية غير عويصة واقدر أنها من البدهيات .
لان الامم الراقية قدوة لنا في جميع تصرفاتنا والعمل على تقدم حضارتنا .
وكاننا عليم بأن تلك الامم قد نهجت في ادارة مدارس الشعب أو (التعليم
الاولى) منهجاً غير الذي نهجته الوزارة . فبعضها قد ناط ادارة مدرسة

القرية والاتفاق عليها بأهلها . وبعضها قد ناط الاتفاق على مدارس المركز بأهل المركز . وعهد بإدارتها الى لجنة مختارة من المركز وهلم جرا . ولم تحتفظ الحكومات لنفسها الا بالمراقبة والاشراف على هذه المدارس . فاذا كنا ننحو نحو الغربيين في جميع أمورنا . بل في جوهر موضوعنا . وهو نشر تعليم الشعب وجعله الزاميا ومجانيا . فلم لا نتخذى حذوهم ؟ ولم لا تقتفى آثارهم في ادارة المدارس الاولية والاتفاق عليها ؟

نعم أن الوقت لم يحن بعد عندنا لان يقوم أهل القرية بادارة مدرستهم والقيام بنفقاتها ولا أهل المركز بادارة مدارس مركزهم والاتفاق عليها . ولكن عندنا مجالس المديرات قد سن لها قانون يخول لها فرض الضرائب على الاطيان لإنشاء المدارس من مختلف الانواع . فلم لا يعمد اليهم بإنشاء جميع المدارس الاولية وادارتها والاتفاق عليها ، كل في دائرة اختصاصه ، وقد برهن كثير من المجالس التي بها مديرو تعليم أكفاء على حسن التصرف في المدارس التي ادارتها حتى الآن بنفقات أقل مما تنفقه الوزارة على نظائرها ولا أغلو اذا قلت ان كثيرا من المدارس الاولية التي تديرها المجالس يضارع في التعليم والنظام أحسن المدارس الاولية التي تديرها الوزارة

واذا كنا نعترف بان هناك بعض اخطاء في ادارة المجالس لهذه المدارس - أهمها المحاباة وتعيين غير الأكفاء وتدخل بعض أعضاء المجالس فيما لا يعنينهم - كان من السهل تسلافي هذه العيوب بسن قانون آخر للمجالس يتلاءم والاحوال الحاضرة

أيها السادة

ان أمثل طريق وأقوم سبيل ندرج فيها أن نختص مجالس المديرية والمجالس البلدية بإدارة المدارس الأولية والاتفاق عليها . كل في دائرته وتختص وزارة المعارف بتفتيش هذه المدارس على نفقتها . ومراقبة المجالس مراقبة فعلية في وضع خطط التعليم ومناهجه . وتعيين الرؤساء والرئيسات والمعلمين والمعلمات الأكفاء . وتقرير رواتبهم ومكافآتهم وعقوبات المقصرين منهم وفي ملاءمة الاثاث والادوات المدرسية والتمن الذي تشتري به وفي تخص ميزانيات التعليم بالمجالس بحيث يكون رأى ممثل الوزارة بالمجالس لزاما إلى حين . وإلى ذلك أن تقوم وزارة المعارف على نفقتها بإدارة التعليم الابتدائي والفني الذي تقوم به الآن مجالس المديرية . وكذا بإدارة جميع مدارس المعلمين والمعلمات . وقتئذ نكون قد أسندنا إلى كل جهة ما هو جدير بها وماهي عليه أقوم وأقدر

ان الوزارة لم تعتد منذ نشأتها غير ادارة مدارس المدن . فلما أدارت في هذا العام بعض مدارس القري والبلدان النائية وقعت في إخطاء كثيرة منها تعيين معلمى المدارس ومعلماتها قبل ارسال أاثها وأدوات التعليم لها . ومنها ارسال الاثاث قبل تعيين معلمى المدرسة ولذلك كانت تبقى بالمحط زمنا طويلا معرضة للطوارىء الجوية وعبث العابثين قبل تسليمها وإلى ذلك دفع ضريبة الارض عن جميع الايام التي وضعت فيها بالمحط . ومنها ارسال الاثاث الى محط غير محط البسطة التي بها المدرسه فيضطر رئيس المدرسة الى البحث عنها حتى يعثر عليها وينقلها بمصرفات أخرى الى مكان

المدرسة . فتتضاعف النفقات وتتعطل الاعمال وهذه العيوب التي ذكرتها
انما هي قُل من كُثر لو أتيت عليه لطالبي المقال

وإذا كانت الوزارة قد ارتكبت هذه الاخطاء الكثيرة في ادارة
مدارس أوليه بالقرى لا يتجاوز عددها الثمانين فكم تكون العيوب لو
أصبح العدد الفين ثم ثلاثة وهكذا :

كأنني بحضراتكم تتساءلون . كيف تحصل هذه المساوي الادارية في
وزارة تفضل كثيرا من الوزارات في نظام الاعمال؛ وانى أقول لحضراتكم
لانعجبوا . فان الذين كانوا يقومون بايجاد الامكنه غير الذين يتولون تعيين
الموظفين وغير الذين يقومون باعداد أثاث المدارس وأدوات التعليم .
وليس هناك اتصال تام بين هذه الشعب الثلاث . التي تتولى انجاز الاعمال
الخاصة بالمدارس فلا بدع اذا أرسلت الادوات وأثاث التعليم قبل تعيين
الموظفين أو عين الموظفون قبل ايجاد الامكنه وارسال الاثاث والادوات
نعم ان مكتب المشروعات الذي انشأته الوزارة حديثا سيكون مركز
اتصال بين تلك الشعب وواسطة عقدها . ولكن مع هذا اذا أمكن هذا
المكتب أن يتلقى الامر من الاول والثاني ومماثلها . فليس في استطاعته
أن يمنع ارتكاب الخطأ الثالث وماشابهه

فلاغرابه اذا اقترحت أيها السادة أن تكون الاداره الفعلية للمدارس
الاولية في أيدي مجالس المديرات والمراقبة الفعلية والتفتيش في يد وزارة
المعارف . فاذا ماتدربت المجالس على حسن ادارة هذه المدارس وجب على
الوزارة أن تخفف وطأة مراقبتها شيئا فشيئا لتحقيق استقلال المجالس تدريجيا .

أبيها السادة ان استقلال المجالس استقلالا نسبيا يعتبر نواة لاستقلال البلاد استقلالا حقيقيا فيجب الاحتفاظ بهذه النواة وتمهيدها حتى تأتي بالثمرة المرجوة منها

رب قائل يقول من اين تنفق المجالس على المدارس الاولية ومواردها محصورة في رسوم الاطيان ؛ وجوابي عن ذلك اولا . يستشف مما سلفته انه يجب تعديل قانون نظام المجالس بما يتلائم والاحوال الحاضرة من جهة مراقبة الوزارة للاعمال الفنية بها وشروط انتخاب اعضائها وتوسيع نطاق اختصاصها فيخول للمجالس فرض ضرائب اخري على كل مايجب منه الاموال بلا ارهاق . ولذلك طرق كثيرة لا محل لذكرها الآن

ثانيا - تنفق المجالس على المدارس الاولية ما يتوافر لديها من نفقات التعليم الابتدائي والفني بعد ان تتولى وزارة المعارف ادارة هذين النوعين من التعليم

ثالثا - تدفع الحكومة للمجالس على سبيل الاعانة مقداراً من المال يوازي ثلث ما ينفقه كل مجلس على مدارس الاولية أو يساوي نصفه واذا عجز على الوزارة ان تدبر المجالس الاولية وابت الا ان تكون تحت ادارتها . فمن المعدل وقتئذ ان تدبر الوزارة جميع مدارس المجالس سواء كانت ابتدائية ام فنية ام اولية . اذ لا مسوغ لادارتها بعض المدارس وترك بعض آخر . ولكن يجب ان تنشئ الوزارة بقاعدة كل مديرية فرعا لها لادارة جميع المدارس بالمديرية ومراقبتها وفتيشها . وبمنح الفرع حربة تعيين الموظفين وندبهم ونقلهم من مدرسة لاخرى ورقبتهم وتوقيع

العقوبات على المقصودين منهم ومون جميع المدارس التي بدائرتة باللائث
وادوات التعليم واعداد الاماكن وتمهدها ووضع الخطط والمناهج الملائمة
للمديرية بحيث يكون مستقلا عن الوزارة استقلالاً تاماً في الادارة ولا
يتصل بها الا في التصرفات الكافية توضع المزاوية . وبذلك لا تحصر ادارة
الوف المدارس في ايدي بضعة افراد بديوان الوزارة

ايها السادة يؤخذ بما نشرته جريدة السياسة في يوم ١٣ من بوليه
سنة ١٩٢٥ ان وزارة المعارف قد اتفقت مع مجالس المديريات تلقاء ما ابداه
بعض المجالس من الرغبات وما لاقته الوزارة في سبيل ايجاد امسكة
المدارس الاولية من العقبات ، على ان تدير المجالس هذه المدارس بشرائط
خاصة أهمها : -

١ - ان يتولى مدير التعليم الذي توافق الوزارة على تعيينه الادارة

العادية لهذه المدارس

٢ - ان يكون لسكل مديرية هيئة فنية يرأسها المدير وان يكون

مدير التعليم وناظر المدرسة الثانوية ومفتش تنديبه الوزارة أعضائها وان
يضم المجلس الى هؤلاء الاعضاء من يرى ضمنه

٣ - يكون اختصاص هذه اللجنة تعيين رؤساء المدارس ومعلميها

وتأديهم بما يتجاوز خصم ١٥ يوماً من الراتب الشهري أما إذا كان اقل من
ذلك . فمن حق المدير بناء على اقتراح مدير التعليم

(٤) ان يكون اختصاص وزارة المعارف وضع اللوائح والمناهج

والتفتيش الطبي والفني وتقرير المكتب التي تقدمها لهذه المدارس وتقرير

عدد المعلمين اللازمين لكل مدرسة

(٥) أن تقوم الوزارة برواتب الرؤساء والمعلمين وتقديم الكتب وأدوات التعليم

(٦) أن تقوم المجالس بتدبير أماكن المدارس إما بالبناء وإما بالاستئجار بتقرير ضريبه لا تزيد على ٢ في المئة وأن تقوم أيضا بتدبير الاثاث اللازم لهذه المدارس في كل عام من المال الاحتياطي المودع في خزائنها ان وجد . وقليل ما هو في جملها

وبهذا تكون الوزارة قد وضعت حداً لملاقفها مع مجالس المديرية بهذه المدارس

ويستشف كل سامع لهذا الاتفاق ان الوزارة قد عولت على أن تكون ادارة المدارس الاولية غير مركزية كما رأيت وهذا حسن بيد أن لي علي ذلك ملاحظات . أهمها

(١) أنه قد جعل للمجالس الحق في ادارة هذه المدارس المزمع انشاؤها مقابل ايجاد الامكنة من الغربية الجديدة وهي ٢ في المئة - ونظير امداد المدارس بالاثاث من المال المودع في خزائنها . وبعبارة أخرى . لم يجعل لها حق الادارة الا نظير دفع ٥٠٠ ج لسكل مدرسة - وهذا المقدار لا يتجدد كل سنة - أما الوزارة فهي التي تقوم بجميع ما يلزم المدارس سنويا وبدهي أن ادارته المجالس تكون وقتئذ صورية فلا يمكن أن تتدرب على ادارتها في المستقبل ادارة تامة . لانها أشبه بخادم يعمل في ببحوحة سيده بارادته . مع أن المجالس انما أنشئت لتكون نواة للاستقلال

(٢) ان الاتفاق لم يتناول المحافظات . ومعنى ذلك ان الوزارة تدبر مدارسها من كل وجهة . وهذا تفريق بلا مسوغ

(٣) ان الوزارة اقتصت بوضع المناهج مع أنه يجب أن يكون لكل مديرية مناهج ملائمة لها - وبخاصة من جهة المعلومات العامة وهي بها أدري . فكأنها لم تعول في وضع المناهج حتى على الممثلين لها بكل مديرية وفيه مافيه .

(٤) أنه لم يحدد في هذا الاتفاق عدد أعضاء الهيئة الفنية الذين يضمهم كل مجلس إلى الاعضاء الثلاثة الممثلين لوزارة المعارف وقد يكونون أكثرية تخضع لها الاقلية الممثلة للمعارف فلا تفوز الوزارة برغبتها اذا تضاربت مع رغبة المدير . وقد يكونون أقلية تغلب على أمرها أمام الأكثرية الممثلة للمعارف . ووقتئذ تكون ادارة المجالس هذه المدارس كسراب بقية يحسبه الظمان ماء حتى اذا جاءه لم يجده شيئاً

فلا بدع أيها السادة اذا الحمت في تقرير نظريتي السابقة التي تتلخص فيما يأتي :-

(١) أن في مصلحة التعليم بالبلاد أن تكون الادارة غير مركزية . لان حصر ادارة الوف المدارس في أيدي بضعة أفراد بديوان الوزارة بدعو الى الارتباك والاضطراب

(٢) لتحقيق عدم مركزيتها طريقان :-

أولاهما : وهي خيرهما - أن تنفق مجالس المديرات والمجالس البلدية على هذه المدارس وتديرها ادارة فعلية بشروط :-

ا- أن يعدل قانون نظام المجالس بما يتلاءم والاحوال الحاضرة فيشترط في انتخاب الاعضاء شروط خاصة تقضى بان يكونوا من ذوى الكفايات ويخول للمجالس فرض ضرائب أخرى على كل مانح من الاموال بلا ارهاق وتدفع الحكومة للمجالس على سبيل الاعانة ثلث ما تنفقه المجالس على مدارسها الاولى وتقتصر المجالس على القيام بشؤون المدارس الاولى لا غير

ب- أن يكون للوزارة المراقبة الفعلية على المجالس فيكون رأى ممثل الوزارة فيها « وبخاصة فى الامور الفنية » لازما الى حين . كوضع لوائح التعليم ومناهجه الملائمة لكل مديرية وتعيين الرؤساء والرئيسات والمعلمين والمعلمات الاكفاء وتقرير رواتبهم وتأديبهم وملازمة الائنات والادوات المدرسية والتمن الذى تشتري به وخص ميزانية التعليم

ج- أن تقوم الوزارة على نفقتها بتفتيش هذه المدارس وباداره ما عداها من أنواع التعليم الاخرى على نفقتها أيضا. وما يتوافر لدى المجالس من المال الذى تنفقه على المدارس الاولى :-

د- أن تخفف الوزارة وطأة مراقبتها شيئا فشيئا كلما تدرجت المجالس على حسن الادارة ومزايا هذه الطريقة :-

(١) تدريب المجالس على حسن ادارة التعاميم وعلى أعمال الفكر فى جمع المال اللازم له بطريقة عادلة .

(٢) تحقيق استقلال المجالس تدريجا وتانيتهما . تنشئ الوزارة فروعها لها بقاعدة كل مديرية لادارة المدارس تمنح مطلق الخبرة فى وضع المناهج

واللوائح والملائمة لكل مديرية وتميين الموظفين ونقلهم وتأديبهم وغير ذلك ولا تتصل بالوزارة الا في الكميات كوضع الميزانية . ولكن في الوقت نفسه يكون من العدل ادارة فروع الوزارة بقواعد المديرات جميع مدارس المجالس سواء كانت ابتدائية أم فنية أم أولية اذ لا مسوغ لادارتها بعض المدارس وتركها لبعض الآخر .

هذه سبيلي أدعو اليها علي بصيرة وللمؤتمر الموقر الراى البات والسلام

خطبة مجل عبد الو احد خلف أفندي

سيدانى وسادنى .

١ - أن مشاكل التعليم الاولى لا تنتهى عند تحديد غايته ووضع مناهجه واعداد معلميه وأماكنه . هناك مسألة في المنزلة الاولى من الخطورة بين مسائله يتوقف عليها الى حد كبير نجاح كل تلك العوامل السابقة وهى « نظام ادارته العامة »

سيكون لنا عاجلا أو آجلا في نواحي القطر المختلفة عدة آلاف من المدارس الاولى تحوى عشرات الآلاف من الموظفين ومئات الآلاف من التلاميذ فكيف تدار تلك المدارس ، وأى نظام يكفل دقة مراقبتها وحسن ادايتها لمهنتها ، وأى السلطات تتولى أمورها ؟

أيعهد فيها لوزارة المعارف وهى السلطة العليا للتعليم بحيث تتصل بها كل مدرسة اتصالا مباشرا أو غير مباشر وبحيث ترجع اليها في سائر شؤونها الفنية والادارية والمالية ؟

أم نسل كل مدرسة الى السلطات المحلية المتصلة بها رعي
شؤونها ونحمل أعباءها وتراقب أعمالها؟

أم نوزع الاختصاص بين السلطة المركزية والسلطات المحلية؟ وعلى
أى أساس يكون التوزيع؟

هذه مسألة نواجهها في الوقت الحاضر ويتمين علينا أن نستقر فيها
على رأى واضح وإلا اضطرب العمل في المدارس من جراء تنازع الاختصاص
بين السلطات أو القاء الامور في أيدي من لا يحسن توجيهها نحو الغاية
المنشودة

٢ - وكل طريقة من الطرق التي تساءلنا عنها تجد لها أنصارا ودعاة
ونجدها قائمة بالفعل في دولة أو أكثر من دول الغرب الراقية
والواقع أن أسلوب كل أمة في إدارتها للتعليم العام مستمد من طبيعة
الحكم فيها والروح الغالب عليها في فهم صلة المجتمع بوحده الصغيرة
ولسكل فريق ما يبرر منهجها الخاص

٣ - فالقائلون بوضع ادارة التعليم وسائر شؤونه في يد السلطة المركزية
للتعليم تقوم دعواهم على الحجج الآتية:

(أ) تميل أكثر الدوائر العلمية إلى اعتبار التعليم مسألة فنية لا يصح
أن تتناولها إلا أيدي الاختصاصيين الذين يقدرون الاعتبارات البيداغوجية
ويتابعون التطورات الحديثة فيها

(ب) من شأن توحيد القيادة في التعليم تجانس المناهج والطرق والروح
العام في المدارس وهذا يتبعه تقارب أبناء الشعب في أميالهم ومشاربهم

وتقديرهم لما يعرض لهم من المسائل العامة

(ج) وضع التعليم في يد واحدة يحقق العدالة في توزيع العناية بين

جهات القطر المختلفة في الاماكن والمعلمين والكتب والادوات

(د) للحكومة المركزية من النفوذ والسلطان ماقد يعين كثيراً في تنفيذ

الاورام ومراقبة العمل وحسن انتظامه

(هـ) ربما كانت الادارة المركزية أبعد في معاملة الموظفين عن أن تتأثر

بالاعتبارات الشخصية المحلية

٤ - والقاتلون بوضع ادارة التعليم الاولى في يد السلطات المحلية

يننون حكمهم على ما يأتي :-

(أ) ان التعليم متى صار كله في يد الفنيين انقطعت الصلة بينه وبين الحياة

العملية وأصبح قائماً على نظريات الكتب وحدها غير مراعي فيه مقتضيات

الاحوال . ان وظيفة المدرسة الاساسية هي اعداد الطفل للحياة ومن

اقدر على معرفة مطالب الحياة وحاجاتها وأوجه النقص فيها من ممثلي الشعب

المختارين ؟

(ب) تجانس أفراد الشعب في الثقافة وانعدام الفروق بينهم في فهم

الاشياء لا يكون على الدوام محموداً . وقد لا يزيد في قوة الامة وسعادتها

بل كثيراً ما يكون في تنمية الفروق المحلية الطبيعية كسب جديد للامة

يزيد في عناصر قوتها وينوع أبواب نشاطها

وفي اختلاف الاقاليم في التعليم تنويع لطرائقه وأساليبه . وبهذا

تتعدد التجارب العملية فيه ويستطيع كل اقليم أن يستفيد مما وفق اليه

الاقليم الاخر . أما السير على نمط واحد لا اختلاف فيه ولا تنوع فهو عملية خطره تقف في سبيل الترقى والتجديد

ج - - الادارة المحلية أميل إلى الاقتصاد من الادارة الديوانية في الدواوين تفصير الأعمال وبطء في قضاء الحاجات وفيها اسراف وتزوع الى التضخم في العدد والعمل وميل لرعاية الموظفين . وفي الادارة المحلية سلطة وقصد في المال والوقت

• الفاء مقاليد كل مدرسة لاهلها يزيد في صلتها بهم ويضاعف عنايتهم واهتمامهم بها ويقرب الحياة المدرسية من الحياة المنزلية العائلية ويشعر كل جهة بشيء من المسؤولية عن رقي مدرستها ومن شأن ذلك كله زيادة تقدمها وقوتها

هـ - في الفاء مقاليد المدرسة إلى المجالس الموضوعية المنتخبة تدريب للشعب على الحياة الاستقلالية التي يعني فيها بشؤونها الخاصة وفيه اعتياد للحياه النيابية يكون توطئة صالحة للعمل في مجلس الامة النيابي

و - الهيئات المنتخبة أكثر خيرية في عملها وأبعد عن التأثير بغير المصلحة العامة من الموظفين الذين يخضعون في عملهم لمؤثرات عدة هذه آراء كل فريق بوجهة عامة وترجيح جانب منها يتوقف على الظروف الخاصة لكل بيئة

فالمالك التي تؤمن بالاختصاص وتوزيع العمل تطمئن إلى ترك الامر كله في يد الفنيين وهذا هو الحال فيما أعلم في فرنسا
... والبلاد التي تطمئن إلى سلامة حكم أبنائها على الامور العامة لاتأخر

عن ترك أمر كل جهة في يد أهلها كما هو في إنجلترا وأمريكا
وفي بعض الجهات كالمانيا يجمع بين الطريقتين فتوضع المسائل الفنية
في يد السلطة المركزية وتترك الشؤون الادارية والمالية للسلطة المحلية
٥ - فلننظر في حالتنا الخاصة

ماهي الهيئات المحلية التي يمكن أن نعتمد عليها في هذه المهمة ؟

ليس أمامنا الا مجالس المديرات والمجالس المحلية

أما مجالس المديرات فقد كان من بين اختصاصها شؤون التعليم ولكن
التجربة دلت على أن أثرها في ذلك محدود في كثير من الاحوال وأهم العوامل
في ذلك ما يأتي :

(١) شروط الانتخاب ليس فيها قيد يكفل أن يكون كل الاعضاء
قادرين على معالجة شؤون التربية وتقدير مطالبها وفيها قيود مالية قد تحول
دون وجود بعض العناصر المتعلمة النافعة

(٢) هذه المجالس خاضعة لنفوذ وزارة الداخلية وهذا الخضوع يضعف
من نشاطها وحريةها في التعليم

(٣) هذه المجالس تتأثر كثيراً بشخصية رئيسها ولما كان هؤلاء الرؤساء
دائماً التغيير والتبديل نشأ من ذلك دوام الاضطراب والتزعزع في
سياستها التعليمية

والمجالس المحلية تحمل في جوفها كل بذور الضعف التي ظهرت في مجالس
المديرات فلن يكون نصيبها من النجاح في التعليم باو في منها
فلا سبيل الى الانتفاع بهذه المجالس الا اذ عدلت تعديلا أساسياً

فيشترط في أعضائها شرط علمي ويحدد اختصاصها بحيث لا يتضارب مع الاعتبارات الفنية التي توصي بها السلطة التعليمية العليا وتقطع الصلة بينها وبين وزارة الداخلية في مسائل التعليم فلا يكون للبلاد الا مرجع واحد فيها.

٦- وأفضل من هذا كله أن ندع لهذه المجالس اختصاصها غير التعليم وتنشئ للتعليم من جديد مجالس اقليمية وقروية ينتخب أعضاؤها على أساس صلاحهم لمهمة الاشراف على التعليم وادارته ولا مانع من أن يعين بعض أعضائها في البداية تعييننا الى أن يتوافر في البلاد الاكفاء الصالحون

٧- وفي كلتا الحالتين يجب أن يكون عمل تلك المجالس معاونا للوزارة المعارف لا متضاربا معها . والسبيل في هذا أن يقصر اختصاصهم على المسائل الآتية

(١) بناء الاماكن وتمهدها واصلاحها

(٢) تدير المال اللازم لهذه المدارس

(٣) اتخاذ الوسائل لترغيب الآباء في ارسال أبنائهم للمدارس قبل

صدور قانون الازام .

أما المسائل الفنية كوضع البرامج والخطط ومراقبة عمل المدرسين وتعيينهم وترقيتهم واختيار كتب الدراسة وما الى هذا فيترك لوزارة المعارف ويكون رأى تلك المجالس فيه استشاريا لا يبدو أن يكون رغبة تقدرها الوزارة قدرها

٨- اما اذا لم يتيسر هذا ولا ذلك وقامت صعاب أو عقوبات في سبيل اصلاح قانون المجالس الخالية أو انشاء المجالس الجديدة فاننا نلج بكل قوة أن يوضع الامر باجمعه في يد وزارة المعارف تتولى ما جل ودق من أموره الى أن يبين الوقت الذي نتسلم فيه البلاد شؤونها أننا مع ترحيبنا بكل كسب جديد يكسبه الشعب من الحكومة وكل سلطان يبسطه على الشؤون العامة نرى أن وضع التعليم في يد الحكومة أقل خطراً على البلاد من وضعه في أيدي هيئات محلية ضعيفة هي في شخص الحاكم المحلي

أن كل ما عملناه بهذا هو أننا سلينا الموظف الفني حق الرقابة علي التعليم ووضعناه في يد رجال الادارة والبوليس على أننا لا نقنط من الاخذ بفكرة انشاء مجالس تعليمية على النحو الذي اقترحناه ونرجو أن نجد هذه الدعوة الخالصة انصارا لها من الصحافة الحرة ومن نواب البلاد وقت انعقاد البرلمان

٩- ونعود فنقول أنه اذا تولت المعارف الامر كله فلا يصلح نظامها الحاضر لادارة ما كينة التعليم الاولي

يجب أن توزع رجالها على الاقاليم فتجعل لكل اقليم رأسا من كبار رجالها لمعاونة طائفة من المفتشين ويعطى لهم من الاختصاص ما يسمح برعاية شؤون التعليم في دائرة اقليمهم بحرية واستقلال

ويكون عمل الرياسة العليا في الدewan قاصرا على الاشراف العام على هؤلاء وعلى رسم الخطط العامة ومعالجة المسائل الكبرى لا أن تفرق

في بحر من التفاصيل العملية من تعيينات وتنقلات وترقيات وإيجارات
وعمارات الخ

ويصح أن تتألف في كل اقليم هيئة من مراقب التعليم وبعض المفتشين
وناظر مدرسة المعلمين وناظرة مدرسة المعلمات وعدد منتخب من الاساتذة
والى هذه الهيئة يرجع هذا الرئيس الاقليمي في أمم المسائل وبهم يستعين
في الادارة والرقابة .

وخلاصة ما نقترحه مما مر هو :

- ١ - اذا وكل أمر تعليم الاقليم لمجالس المديرية والمجالس البلدية
فيجب أن يعدل قانون انتخاب أعضائها وتوضع فيه قيود علمية وتقطع
الصلة بينها وبين لداخلية في مسائل التعليم :
- ٢ - تفضل أن تنشأ مجالس أقاليم ومراكز للتعليم يشترط في أعضائها
قيود علمية ويكون بعض رجال التعليم في تلك الجهات أعضاء فيها بحكم
مراكزهم ، وبوكل لتلك المجالس أمر التعليم الاولى
- ٣ - وفي كلتا الحالتين نرى أن يكون اختصاص تلك المجالس قاصر
على رعاية أماكن الدراسة واتخاذ الوسائل لامدادها بالتلاميذ والاموال
ويكون رأيها في تعديل المناهج والخطط استشاريا محضا . أما الرقابة الفنية
وتعيين المعلمين ورفقيهم ومحاسبتهم فتوضع في يد وزارة المعارف
- ٤ - إذا لم يتحقق ايجاد المجالس التي نقترحها فنرى وضع الامر بأجمعه
في يد وزارة المعارف .

ونرى أن توزع إدارة التعليم الاولى العام عمالها علي الاقاليم ولا

تبقى في الدewan الا هيئة فنية صغيرة وعددا من العمال للمراقبة العامة
٥ - كل اقليم يكون فيه مراقب يختار من أجود رجال التعليم يعاونه
طائفة من المفتشين ويرجع في أهم المسائل الى مجلس مؤلف منه مع كبار
مفتشيه وبعض نظار المدارس والمدرسين

خطبة الدكتور سيد كامل

(مركزية أو لا مركزية التعليم)

سيداتي . سادتي :

وردت في البرنامج الذي وزع علينا من قبل فكرة المركزية اللامركزية
في التعليم الاولى : واني وان كنت أوافق حضرتي المحترمين المحاضرين
السابقين على الفكرة الثانية وهي اللامركزية اختلف معها بعض الاختلاف
في التفصيلات وفي توجيه تلك الفكرة ولذلك أرجو أن تسمحوا لي
بالاعراب عن فكري في هذا الموضوع كما تصورته

أن للسلطة المركزية لعيوبا أو ما الى بعضها بعض حضرات الخطباء
وأهم هذه العيوب أنها بطيئة وأنها تنظر بعين غير مجردة عن الهوى وأنها
قد تخطي في مسائل بدهية ما كان ينبغي أن يخطأ فيها لو كانت السلطة لا
مركزية

نعم أن للامركزية كذلك بعض العيوب وهي أنها قد تتضارب
في الاساليب أو الوسائل العملية فتكرن مديرية من المديرية جارية على
نسق تعاليم معين وتكون أخرى جارية على نسق آخر مع اتحاد المديريتين

في الحالة التي تقتضي توحيد النسق . ولا شك ان هذا التضارب مضر
بمصلحة التعليم

اجل ان المركزية واللامركزية كلاهما نظام قائم بنفسه ولا يخفى أن
النظم الاجتماعية كانت اوسياسية لها كمال لكل شيء آخر وجهان اخدهما حسن
والاخر ليس كذلك . وقل ان يخلو شيء من العيب فيكون كمالا كماله
ولسكن اللامركزية على ذلك احق من المركزية بالاشراف على التعليم
الاولى وادارته وذلك لانها تستطيع ان تدرك حاجات البلاد في الاقاليم
وتستدرکها بسرعة وبسهولة دون ان يعطل بين يديها عمل

واللامركزية انما تدل على اتجاه الرأي العام المحلي ولاهل كل منطقة
مصلحة مقدمة . ونظام المركزية واللامركزية تابع لشكل الحكومة السياسي
فالمرکزية ظاهرة من ظواهر الاستبداد لان ماد با عدم الثقة

كانت القيصرية الروسية مركزية في التعليم . الى حد كانت تتخذ من
المدرسين جواسيس على تطورات افكار الطلبة واتجاهاتها
وكانت الحكومة العثمانية الاستبدادية في العهد الحميدي مركزية
كذلك الى حد أن من القائمين بالتعليم لذلك العهد من كانوا يتعنون بتعرف
ميول تلاميذهم ومراميها

وكانت فرنسا قبل ثورتها مركزية أيضا . فلما جاءت الثورة جعلت
الامر بيد الشعب . ولما انتصرت الجمهورية لثاني مرة عادت معها فكرة
اللامركزية وهكذا ذواليك

أنظروا أيها السادة الى سويسرا والولايات المتحدة . ففي الاولى

جمعت في كل مقاطعة من المقاطعات رياسة للتعليم . والثانية لا تزال اللامركزية سائدة . وأظن كذلك في إنجلترا مجالس محلية قائمة على اللامركزية هذه فكرة اجمالية عامة . وبالتطبيق على حالتنا في مصر أقول أن الحكومة كانت مركزية في عهد محمد علي . كانت مهبط غة بصيغة الاستبداد الطيب . ومنذ أربعين سنة انقلبت المسألة فصارت مع كونها مركزية موجهة توجيها جديدا هو أن تكون اداة لتيسير تخرج أشخاص لا يصلحون الا لان يكونوا موظفين

ولقد كانت الفكرة راسخة ولكن حادثة دنشواي أيقظت الشمور ونهتة تنبئها شديدا . وكان من أثر ذلك الدعوة الى العناية بالتعليم واعطاء السلطات المركزية في المديرية حق ضرب ضريبة للتعليم وحق الاشراف عليه غير أن مجالس المديرية لا تصاح أن تكون الهيئة القائمة بأمر التعليم في الاقاليم فيجب حتما أن تقطع وتفصل وتبتر مسائل التعليم من اختصاص هذه المجالس

أذكروا أيها السادة سيطرة المدير . لقد كانت استبدادية . لقد كان المدير من قبل يمثل جميع الوزارات وكان يحكم في كل شىء لأنه كل شىء . فقد امتدت سلطته الى حد القضاء بين الناس ولسكن الاعمال عوزت بعد ذلك وقسمت تقسيما معقولا فصار لدى الداخلية رياسة وللصحة رياسة وللقضاء رياسة وهكذا

فالمجالس لا تصلح بحكم خضوعها لرئيسها أن تدير التعليم . فإن اعضاءها لا يمثلون المصلحة الادبية وانما هم يمثلون المصلحة المادية . ولست أفصد

بهذا أنهم جميعاً مجردون من الكفاءة العلمية ومعاذ الله أن أقصد ذلك ومن يشتم رجال عرفوا بصدق الخبرة في العلم والبلوغ فيه إلى مدى بعيد بل من بينهم من يفضلون خريجي الحقوق ولكن هؤلاء ليسوا هم الغالبية بحكم نظام الانتخاب. وعلى ذلك لا تصالح هذه المجالس أن تكون هي الهيئة المختصة بهذا الأمر. وأفضل طريقة هي تكوين مجالس معارف اقليمية بطريقة خاصة.

أن لي اقتراحات في هذا الموضوع تلخص فيما يأتي
اولاً - أن تكون النفقات اللازمة لتأسيس المدارس الأولية من ثمن أرض وتكاليف بناء وأثاث. وكذلك النفقات اللازمة لإدارة التعليم من مرتبات اساتذة وما شأنه مناصفة بين الدولة والاقليم المحلية أي المديرية والمحافظات

ثانياً - ان تكون السلطة المختصة ببناء المدارس وإدارتها واختيار المعلمين لها هي سلطة لا مركزية في صورة مجالس معارف محلية تنشأ في المديرية والمحافظات تحت رئاسة مديري التعليم

ثالثاً - أن يكون عدد أعضاء مجالس المعارف متراوحاً بين عشرين عضواً أو عشرة أعضاء حسب أهمية المنطقة اقليمية

رابعاً - أن يكون لوزارة المعارف أي السلطة المركزية حق تعيين النصف من أعضاء كل مجالس من مجالس المعارف ولا يشترط حتماً أن يكونوا من الموظفين في حالة انتداب غير موظفين بشرط أن يكونوا مندوبون لعضوية مجالس المعارف من أهالي المنطقة نفسها وان يكونوا

حائزين على درجة من الكفاءة العلمية ويكون للجهة الاقليمية حق التمثيل في مجالس المعارف بمقدار النصف من اعضائها تبعا لبدء المناصفة في المال اللازم للتعليم الاولي

ويكون انتخاب أعضاء النقطة الاقليمية بواسطة جماعة متوفرة فيهم شروط كفاءة علمية محدودة

خامسا - أن يخرج من اختصاص مجالس المديرية حق تقرير الضرائب للتعليم الاولي وان يحول هذا الحق الى النصف المنتخب عن المنطقة الاقليمية بغير قيد في مقدار نسبة الضرائب

ويقدر كفاءة كل منطقة اقليمية في الحصول على المال اللازم للتعليم عن طريق الضرائب أو القروض المحلية أو القروض غير المحلية يتحتم على السلطة المركزية دفع مبلغ سنوي مساو لما يستطيع أن تدفعه كل منطقة اقليمية

سادسا - لا تتدخل السلطة المركزية في اختصاص مجالس المعارف المحلية الا في النقاط المحدودة الآتية

(١) في مراقبة الزامية التعليم الاولي لان الزام واجب عام من حقوق الدولة أن تشرف عليه رأسا

(ب) أن تستلزم الشروط اللازمة في تعيين المعلمين ونظار المدارس ومن يلحق بهم دون أن تتدخل في تعيينهم بالذات ولا في ربط مرتباتهم ولا في ترقيةهم ولا في عقابهم فان تعيينهم وما يتبع ذلك من حق مجالس المعارف المحلية وحدها تحت شرط ان يكون التعيين مطابقا للشروط

المستلزمة في المعلمين

(ج) أن تحدد السلطة المركزية القدر المعين اللازم المشترك في مناهج التعليم الاولى بالنسبة لجميع مدارس القطر وان تترك المجالس المعارف فرصة اضافة مواد الى البرنامج المشترك العام حسب حاجات كل منطقة من المناطق

خطبة أمين ابراهيم كحيل أفندي

سيداتي وسادتي

اقتراحي هذا بشأن اللامركزية المقيّدة في التعليم الاولي مبني على أن الغرض من هذا النوع من التعليم هو :-

أولا - مكافحة الامية في مصر

ثانيا - اعداد الاولاد والبنات لحياة عملية منظمة

وهذان في رأيي يجب أن يكونا الاساس الذي يبني عليه نشر هذا النوع من التعليم في أمة غالبية أفرادها في جهل مطبق من حيث القراءة والكتابة والثقافة العامة . ولذا وجب أن يمتزج التعليمان النظري والعملي فيه امتزاجا تاما بحيث لا يجد المتخرج من مدارسنا الاولية غضاضة على نفسه من العمل في الحقل أو الصنع أو المتجر كما يعمل صبية اليوم الذين لم ينالوا شيئا من هذا التعليم

واني اترك البحث في هذا الموضوع بتفاصيله لمن تصدى لدرسه من

حضرات المؤتمرين

وملخص الاقتراح هو:-

اولا - يقسم القطر المصرى الى التسع مناطق الاتية :

ا - الاسكندرية ومديرية البحيرة ومركزها الاسكندرية

ب - الغربية ومركزها طنطا

ج - المنوفية والقليوبية ومركزها شبين الكوم

د - الشرقية ومنطقة القنال ومركزها الزقازيق

هـ - الدقهلية ودمياط ومركزها المنصورة

و - القاهرة والجيزة ومركزها القاهرة

ز - الفيوم وبني سويف ومركزها بني سويف

ح - المنيا واسيوط ومركزها اسيوط

ط - ماجنوبي اسيوط ومركزها سوهاج

ثانيا - يلغى أشراف مجالس المدرجات على التعليم بتاننا وتستولى

وزارة المعارف على المدارس التابعة لتلك المجالس الموجودة فعلا كما تستولى

أيضا على نصف الاموال الاحتياطية لديها على الاقل وتصرفها في بناء

وتأثيث المدارس المستحدثة ويستولى أيضا على ضريبة التعليم أو ما كان

يصرفه مجلس المديرية عليه حسب آخر ميزانية له

وفي هذه الحالة تنفرغ مجالس المدرجات للاصلاحات الاجتماعية

والصحية فكلنا يري ويحس بأن البلاد في حاجة قصوي لذلك ولربما تمكنت

المجالس من الحصول على نتيجة ما في هذه الناحية اذا تفرغت له وتركت

ادارة التعليم للمعلمين

ثالثاً - يجعل في مركز كل منطقة ادارة قائمة بذاتها للتعليم يتولاها
موظف مسئول يسمى مدير تعليم المنطقة له حق الاشراف التام علي
التعليم العام بها من اولي وابتدائي وثانوي يعاونه في ذلك جماعة من
لمنشين الفنيين ويكون مركز المنطقة مقر الجميع
رابعاً - ينشأ لكل منطقة مجلس تعليم يرأسه مدير التعليم يكون
نصف أعضائه علي الاقل من رجال المعارف بالمنطقة والباقي من ذوى
الرأى والحيثية بها ولا بأس من أن يكونوا من أعضاء مجلس المديرية
ولا يهتم هذا المجلس الا بالتعليم الاولي فقط من حيث تفاصيل
البرنامج والتغييرات التي يري أعضاؤه ادخالها عليه تبعاً : لبيئات المدارس
المختلفة من حيث كونها زراعية أو صناعية واحتياجات التلاميذ والتلميذات
في الحياة العملية فيما بعد

خامساً - تضع وزارة المعارف المناهج العامة وتحددتها تحديدا تاماً
في حالي التعليم الابتدائي والثانوي أما في حالة التعليم الاولي فيكفي رسم
السياسة العامة له مع ترك التفاصيل لمجلس تعليم المنطقة
هذا ما عن لى قوله في هذا الموضوع والسلام

خطبة احمد شفيق باشا

سيداتي سادتي

وعدت حضراتكم أن التى على مسامعكم بعض مايعن لى من الآراء
في تعميم التعليم الاولي مع مراعاة وجوه الاقتضاد حتى لانخرج فيما نقترح

عن نطاق مقدورنا . فما أنذا موف وعدى بطريق الابدحاز
وقبل الكلام فى الموضوع أعرى لىكم عن سرورى يوما فىوما من
سماع المحاضرات القىمة فشكرا لىقابة المعلمىن على فكرتها الجمىلة من عقد
هذا المؤتمر وشكراً لىلسانذة المحاضرىن

١ - الكلام عن التعلىم الاولى للبنىن والبنات معاً فى القرى

السف

من ٤ إلى ٦ التعلىم فى رىاض الاطفال

ومن ٧ إلى ١٠ للتعلىم الاولى

التعلىم المشرك

أحبذه لان فىه مزاىا اجتماعىة سبق الكلام علىها من حضرات المحاضرىن
فلا لزوم لتكرارها اليوم ولأن الاحكام الشرعىة تبىحه إلى السنة العاشرة
مجال التعلىم

تكون واحدة للجنسىن وفى الهواء الطلق خصوصاً والاطفال فى

القرى متمودون على تمضىة أوقاتهم فى الحقول

ولسكى تصلح المجال فى تعمىم التعلىم الاولى وجمله أجبارىا كما قضى

به الدستور بحسن بنا أن لا تشبث للوصول إلى هذه الغاية بضرورة اقامة

ابنىة . فان أنتظار اقامتها يستمدعى مدة طويلة . وعندئذ يفصل اتخاذ تدبىر

وقتى للحصول على أمكنة للتعلىم الاولى بان تقسام المدارس من أخشاب

وتغطى بالحصىر المشدود فاذا وجدت هذه الامكنة خصص منها قسم لرىاض

الاطفال وقسم للتعلىم الاولى . وىلزم أن يكون هناك حدىقة وساحة

كبيرة للرياضة البدنية ودورة مياه صحية بسيطة وطلعية وتكاليف كل ذلك قليلة جدا ويلوح لنا أننا إذا اتخذنا هذه التدابير الوقتية أمكننا الحصول في مدة لا تزيد عن خمس سنوات على جميع الامكنة اللازمة لجعل التعليم الاولي اجباريا على الاقل في القرى

وأما في المدن فقد يصح أن توضع لمدارسها الاولية سياسة بناء انشائية من مميزاتهما أن تكون سريعة التنفيذ ورخيصة التكاليف . ولزيادة الدقة في التعبير نقول أنه لزمنا خمسة عشر الف مدرسة في القرى وكانت تكاليف الواحدة بالوصف المتقدم لا تزيد عن ٣٠٠ جنيه مصرى لكنت جملة تكاليف هذه المدارس تبلغ ٤٥٠٠٠٠٠٠ ر ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه مصرى . ولو قدرنا أن المدارس الاولية اللازمة للمدن تبلغ خمسة آلاف مدرسة وقدرنا أن تكاليف المدرسة الواحدة في البناء تبلغ في المتوسط الف جنيه مصرى لكان ما يلزم لتشييد مباني هذه المدارس مبلغ ٥ مليون جنيه بضمها إلى المبلغ الاول يكون المطلوب لتعميم التعليم الاولي اجباريا هو ٩ مليون وخمسمائة الف جنيه إلى ١٠ مليون جنيه مصرى باكثر تقدير للامكنة وهو مبلغ من السهل في حالة البلاد المالية والاقتصادية الحاضرة أن تحتمله منجما على خمسة اعوام

المعلمون

اما المعلمون فهما تصورنا صعوبة وجودهم فان هذه الصعوبة ليست من الشدة إلى حد انه لا يمكن اجتيازها بالتدرج في ظرف الخمسة اعوام التي قدرناها لاقامة محال الدراسة الاولية فان في البلاد بكل اسف عدداً كبيراً

من المعلمين يكاد يكون غاطلا من غير عمل فففيها من حاملي شهادات الازهر من أولية وثانوية ما يعدون بعشرات الآلاف ياتتمسون الوظائف الصغيرة في الاوقاف وغيرها وهؤلاء يكونون سميدين جداً اذا هيأت لهم فرصة العمل في مدارس التعليم الاولي في جهاتهم الريفية ونواحيهم القروية والبلاد تنعم بتوظيفهم غنيمة كبرى لانهم من حفظة القرآن الشريف ومن الذين تلقوا جملة من العلوم العربية والدينية والعلوم الحديثة ولدينا من حملة الشهادة الابتدائية والكفاءة بل والبكالوريا عدد ليس بالقليل يعيش بغير عمل تقريبا وهؤلاء يكونون سميدين أيضاً إذا اتاحت لهم فرصة التعليم في المدن الموجودون بها واذا قدرنا أن العدد اللازم للمدارس الاولية هو مائة الف معلم باعتبار خمسة معلمين لكل مدرسة فانه يلوح لنا أن من الميسور حشد هذا الجيش العرمرم بنسبة عشرين الف لكل عام لمدة خمسة أعوام ويكفي أن تعمل للمترشحين لوظائف التعليم مدارس راقية للمعلمين تكون مدة دراستها سنة واحدة يلقنون فيها مبادئ فن التربية وأصول النظام المدرسي وغير ذلك من المعلومات الضرورية النافعة لارشادهم نظارياً إلى أفضل طريقة للقيام باعباء ووظائفهم عند تعيينهم فيها

ب - مناهج التعليم

في رياض التعليم

يحسن أن تقدم للاطفال أدوات اللعب المصنوعة من الخشب والكرتون بحيث يمكنهم تركيب أشكال هندسية متنوعة . ويجب أن يوجد من الاعداد والاحرف الهجائية الخشبية ما يسهل عليهم قراءة الكلمات

والاعداد . كل ذلك بمساعدة وارشاد المعلم . حتى اذا عرفوا استعمالها تركوهم
وشأنهم يتصرفون في هذه الاحرف والاعداد والالاماب والتفنن فيها
بحيث يتاح لهم أن يمرتوا عقولهم على استعمالها بالطرق التي تتعرف اليها
أذهانهم وترشدهم اليها ميولهم الطبيعية وكذلك يلزم تدريسهم على عمل السلال
والمقشات وغيرها من النخيل والاشجار وان تطلق لهم الحرية في مدرستهم
ويجب أيضاً على المعلم أن يصف لهم بطرق سهلة ما يقع تحت نظرهم من
المنظر الطبيعية كالنبات والحيوان والطيور والحشرات كدروس أشياء
عملية ويلزم أن يكون هناك مكان لتربية الدجاج والبط والوز وغيرها فان
وقوع نظر الاطفال على هذه الطيور وهو في مفارخها من الالذة ما يقوى
فيهم ملكة الملاحظة ويغرس فيهم حب الطيور الداجنة من الصغر
ومن المهم أن يجتهد المعلم في تهذيب أخلاق الاطفال باللين والحنان
وبالحسنى بحيث يستمياهم اليه ويحببهم فيه وفي المدرسة وأن يعتبرهم كالزهرة
الحساسة تبقى بين يديه زاهية غير ذابلة . فبين هم وجوه الخطأ والصواب
في أعمالهم وحركاتهم ويصف لهم الضرر من الخطأ والنفع من الصواب
وبهذه الطريقة يصل الطفل الى درجة من المعلومات البسيطة التي تؤهله
للدخول في قسم التعليم الاولي وكثيراً ما يظن البعض أن رياض الاطفال
لا تصالح الا لالبناء الموسرين وانه ليس من المستطاع اتخاذها أساساً للتعليم
الاولي وذلك لاعتبارات مالية منشؤها الاعتقاد بان رياض الاطفال
الموجودة الآن في البلاد قد أقيمت بمصاريف باهظة حملت على الظن أن
كل روضة انما تقام بتكاليف مثل تكاليف الرياض الموجودة الآن وليكن

الواقع في اعتقادنا أن من الميسور إيجاد رياض الاطفال في الادياف والمدن بتكاليف لا تذكر

وانما نحن نتمسك بوجود إيجاد رياض الاطفال في التعاليم الاولى لاعتبار آخر وهو أن ننقذ الطفل وهو صغير في الرابعة من سنه وان يدعه في القرية أو المدينة تحت اشراف المدرسة بابعاد التأثيرات الغير محمودة التي نشاهدها في الطرقات وفي خارج المدرسة والتي يصعب انتزاعها اذا نحن بدأنا التعليم الاولى في سن السابعة

ج - مناهج التعاليم الاولى

القراءة والكتابة تكون بالخط الرقعة دون سواه والحساب بقواعده الاربع . والكسور الاعشارية والمسكيبل والموازين وبعض الاشكال الهندسية والرسم ثم شيء من جغرافية مصر وتاريخها الحديث ومبادئ الصحة ودروس الاشياء من نباتات وحيوانات وحجادات مما هو واقع تحت نظر التلميذ في عدوه ورواحه ثم التربية الدينية والاخلاقية وتدخل فيها الحقوق الوطنية وفي سن العاشرة بحفظ التلميذ جزءا من القرآن الشريف مع تفسير بسيط

ويخصص في هذه السنة فصل لتعليم البنات القواعد الصحية اللازمة لهن ومبادئ التدبير المنزلي وأشغال الأبرة وغير ذلك مما يهمهن وما عدا ذلك فمناهج التعليم للبنين والبنات تكون واحدة

قبل انصراف تلاميذ وتلاميذات القسمين من المدرسة ينشد الجميع

اناشيد وطنية

د - مواعيد الدراسة

تكون واحدة للقسمين من الساعة السابعة الى الحادية عشرة في فصل الصيف ومن الساعة الثامنة الى الظهر في الشتاء . واما بعد الظهر فيتصلون بأبائهم حتى لا تكون المدرسة داعية لاجراهم من وسطهم ولما كان الغرض من التعليم الاولي ليس هو فقط محاربة الامية وانما هو أيضا اعداد الاطفال المتعلمين تعليما اوليا لمزاولة المهن التي كانوا يزولونها بطبيعة مراكز آبائهم الاجتماعية قبل تعميم التعليم الاولي فانه يحسن ان يلاحظ دائما جعل التعليم الاولي موجهها الى هذه الفسكرة الاساسية وهو انهم لا يخرجون من وسطهم الاجتماعي وينبغي بناء على هذا الاتجاه ان تقوم المدرسة الاولية بتوجيه ميولهم نحو مزاولة هذه المهن ففي القرى يحسن أن توجد بحوار المدرسة الاولية حقول مقسمة تقسما يدعو الى اختصاص كل تلميذ او اكثر بقطعة منها للمرانة على زرعها وعلى بعض الاعمال المرتبطة بالزراعة كتربية دود القز والانتفاع من خلايا النحل . وفي المدن يجب ان توجه المدرسة الاولية ميول الطلبة الى مزاولة الصناعات والاعمال المتصلة بها أو بالتجارة حسب حالة كل منطقة من المناطق

هـ - الرياضة البدنية

تكون مشتركة بين البنين والبنات فتكون بكيفية مفرحة للاطفال معودة ايام النشاط والنظام ويصح ان يأتي دورها قبل الاناشيد الوطنية

و - السينما

اي الصور المتحركة وهي واسطة فعالة من وسائل التربية الحديثة .
والطفل وغيره تنطبع في ذهنه المعلومات بواسطتها اكثر مما تنطبع بواسطه
القراءة - والكتاب مهما اشتمل من الصور الصامتة لا يحرك في النفوس
مثل ما تحرك الصور المتحركة . ولقد اصبح اثرها عظيما في حياتنا العصرية
من الوجهة التعليمية حتى ان مدارس الدول اخذت في العهد الاخير
تدريجها في مناهج التعليم على اختلاف درجاته

ونحن في مصر قد شعرنا اخيرا بهذه الحاجة فالفنا شركة وطنية لمعاونة
بنك مصر للسينما الى شرف الاشتراك فيها وضعنا من اهم اغراضنا ان
نفحص ونتحرى عن افضل شرائط الصور المتحركة التعليمية المختارة التي
يحسن عرضها على انظار التلاميذ والتلميذات والطلبة والطالبات على
اختلاف درجات التعليم تحقيقا لما نشعر به من اهمية عرض الصور المتحركة
والانتفاع بطرقها في تعليم الشعب . وبرناميج التعليم بالسينما يشعل المناظر
التي تمثل الآثار المصرية والمصانع الكبرى والمناظر الجميلة في الاقطار الشرقية
والغربية من جبال ووديان وغابات وانهر وبحيرات وما هناك من الحيوانات
والطيور التي تلفت نظر الاطفال بجمالها أو باشكالها الغريبة وفي ذلك من
الفوائد للاطفال ما يهذب عقولهم ويوسع المدارك فيهم

ز - كلمة الختام

هذا ما خطر لي ان اجمله في موضوع التعليم الاولي مع مراعاة وجوه
الاقتصاد وما يمكن ان ينتفع به الطفل بعد السنة العاشرة من وراء هذا

التعليم في أسباب معاشه ومستقبل أيامه
وارجو في ختام قولي ان اشير بان الفرصة سانحة اليوم امامكم للاخذ بالجد
في هذا العمل الجليل لما نراه من اتفاق المساعي على نجاحه بين نبهاء الامة
وما نعلمه من الحث عليه والتنشيط اليه بهمة صاحب المعالي علي باشا ماهر
وزر المعارف مستمداً ذلك من الرعاية السامية التي يظلمه بهامولانا صاحب
الجلالة الملك فؤاد الاول ادام الله بقاءه

خطبة صاحب الفضيلة

الشيخ عبد العزيز جاويش

سادني . سيداني

ان ما سمعته الليلة من المحاضرات القيمة يبعث في نفسي الاسف على
ما فاتني من امثالها فيما سلف من ايام انعقاد هذا المؤتمر . ولو انه اتيج لي
ان استمع بجميع المحاضرات ، واحضر ما سلف من جلسات ، لانتخدت منها
نبراسا اهتدى به في الطريق الذي نسير فيه الآن

ليس تاريخ التعليم الاولي في مصر في العصر الحديث يبيد فقد
بديء الاشتغال به في سنة ١٩٠١ او قبل ذلك بسنتين وقد ضوعفت الجهود
التي بذلت فيه بعد ذلك بابرع سنين

فاني لما عدت من انجلترا كانت بداية الحركة التعليمية ، وكانت وزارة
المعارف العمومية قد أنشأت فصول الخبثس والجمعة ، وفي هذه الفصول
كان يحشد الفقهاء والعرفاء القدماء لتعليمهم بالاعنية لهم عنه من طرائق
تعليم ومن المعلومات الاخرى على قدر ما يتسم الزمن اذ لم يكونوا يعرفون

إلا القرآن الكريم وكانت العصا هي اداتهم الوحيدة في معالجة تعليم
الأبناء اياه

أجل، لقد انشئت هذه الفصول ولي الشرف أنى كنت من العاملين
على انشائها . وانى للمتعلمين فيها وضعت كتاب غنية المؤدين
مضت منذ ذلك الحين فترة طويلة قضيتها بعيداً عن الوزارة . وقد
عدت اليها منذ فترة قصيرة فوجدت عظم التطور التي صارت اليه حالة
التعليم . وربما لا يشعر من يعيش في بيئة بمقدار التطور الذي تتطوره كما
يشعر به من ينقطع عنها عدة سنين ثم يعود اليها .
ولقد امكنتى بمد هذا الزمن الطويل أن أشعر بالفرق العظيم الذي
أحدثه مرور سبع عشرة سنة كاملة

أن تخرج المعلمين كان أمراً حيويًا جداً . وقد أعقبته خطوة أخرى
ولسكنها مضمحكة ففي سنة ١٩٠٤ أسست مدرسة عبد العزيز لتخرج معلمى
السكرتائيب . وأغرب شىء فى تاريخها أن جملت مدة الدراسة فيها سنة
واحدة ا شىء عجيب ! أفتكفى سنة واحدة لتكوين معلم تكويناً جديداً ؛
أسميتها خطوة ولا أصفها بانها قهقرية فهي لانسكاد تكون اكثر من
هزة . ولقد سئل بعض كبار الاساتذه أحد الذين سيطروا على التعليم فى
وقت ما . كيف تستطيع مدرسة فى سنة واحدة أن تهذب وتنظم وتعلم
الانسان كيف يعلم ؟ فكان جوابه أن المعلم الذى يحتاج اليه مصر بكفيه
أن يعلم الف باء هذه حقيقة مرة محزنة .

وفى تلك السنه وضعت برنامجاً للمدرسة معلمين مدتها ثلاث سنين .

وقد اثبت الزمن صلاح المدرسة الجديدة وعلى نسقها تنشأ مدارس
المعلمين اليوم

ولقد كنت أشعر دائما بالحاجة الى ما سمي (مدرسة عاملة) وهي
المدرسة التي تتعلم فيها اكثر من فئة على النحو الذي شرحه حضرة الاستاذ
أحمد فهمي القطان بك . حتى لا تنصرف الايدي عن الزراعة أو الصناعة
وقد لاحت في طلب تطبيق هذه الخطة وقد كانوا يقولون أن هذا عمل
غير منتج وكان التيار متجها الى تخرج أشخاص يخدمون الحكومة . وكان
علينا أن نكافح تلك الفكرة الخطرة وان نجيب الى الناشئين العمل مستقلين
وأن ندرهم على ذلك وننشئ فيهم خلال العزه والرفعة ونقتلع من صدورهم
بذور الرذائل الاجتماعية كالملق والشعور بالهوان والبنفاق وغير ذلك من
المساوي التي يولدها الشعور بالعجز عن كسب القوت باستقلال وزاهة

أجل أن أهم ركن من أركان التربية أن يدرب الناشئ على أن يفهم
دائما أنه انسان ذو كرامة وأنه يجب أن يحتفظ بكرامته تلك فلا يعرضها
للإمتهان وأن يكون مستقل الرأي معتمدا بعد الله على نفسه غير متكل
على معونة خارجية لأن انتظار هذه المعونة ينفث فيه دائما أنه لا يصلح
أبدأ أن يكون مستقلا . أو لسنا نرى الآثار السيئة لحالة بعض الناس من
جهة نفسيتهم فهم أبدا من خوف الحاجة في حاجة ومن خشية الذل في ذل
ومن توقي الضعف في ضعف . يذلون أنفسهم ابتغاء درجة أو زيادة مرتب
أو حظوة عند رئيس كأن الكفاية وحدها لا تصلح مقياسا للجدارة
بذلك كله ;

أيها السادة . ان محترفي الحرف المختلفة كالحداثة والطهي وسياقة العربات وأمثالهم كل من يجيد صناعته منهم يشعر أنه في غنى وأنه ينبغي أن يكون دائماً مطالبوا لا طالباً فلا يذل ولا يخضع ولا تسمح شخصيته أن تفني في شخصية غيره

ذلك ما ينبغي ان يكون ركن التربية . واذكر اننا احببنا ان نأتي بتجربة جديدة في بابها . فاتينا ببضعة تلاميذ من بولاق والقلمة وسيدنا الحسين وكانوا نحو عشرين من كل حي ووضعناهم في مصنع . ومن الذين أرسلناهم الى رجل ذي حلية كثة لا أذكر اسمه لسوء الحظ وهو في الحى الحسيني من فتحوا أكثر المصانع الموجودة الآن

ولكن هذه التجربة لم تدم الا ثلاث سنين او أربعاً .

يقولون القراءة والكتابة . كأن القراءة والكتابة هما وحدهما كل شيء .
أيهما أكثر من وسيلتين . وأما الغاية فمعالجة الحياة والتغلب على صعابها .
والقراءة والكتابة لا تكونان أمة وإنما الذي يكونها هو الخلق المتين :
خلق العزة والرفعة والشعور بالكرامة والشخصية . وقد تكون هاتان الوسيلتان أشد خطراً من الامية . ولماذا ؟ أنكم تعلمون أن العلوم كلها هي بمثابة الغذاء للنفس . والغذاء لا ينتفع به الجسم السليم من الامراض فاذا كان الجسم مريضاً كان الغذاء له غذاء لمرضه واذا كان سليماً زاده الغذاء قوة على قوة ومتانة على متانة وكلما زدت المريض دماً زدت ضعفاً وسقماً مضت سنوات عدة ، وسياسة التعليم محصورة في جمع الاولاد من المزارع والمصانع والمتاجر وكانت سياستنا تكليف التلميذ أن يكون

فنديا نظيفاً!! وبذلك كرهوا تفقد الزراعة وتنقية الدودة ولم يمدوا
يعرفون الا لابس الطربوش والبدلة والجلوس على القهوات والناس الرزق
بالوسائل القبيحة

ملئت الشوارع بالمتسكمين : بالمتأقنين . بالماطلين . بالضائعين وبعد
ذلك نقول أننا أمة وهؤلاء أناس منا! أن الذي لا يعرف حالتنا الخلفية
العامة في كل مكان عليه أن ينظر لاحصائية النسجون فانظروا اليها ثم
ابكوا . نعم اخواني اني رأيت بنفسى ، ورب ضرة نافعة ، رأيت في حبوسى
واعتقالاتى ما يبكينى ويحزنى ويزيدنى يقيناً بان لا تكون أمة الا اذا بنينا
من الاساس . فانقض أولاً وان بعد ذلك . أما الذى يبني على العاهات فلا
فائدة فيه . وقد أصبح الامر بيد الامة الان . أريد أمر التربية خاصة . فله
الشكر على ذلك فان الفرصة متاحة لنا دائية منا وقد أيد الله هذه النهضة
بالدستوري العادل جلالة مولانا الملك فؤاد أعز الله ماسكه فانه شديد الرغبة
في الاصلاح في أن تكون أمة صالحة حقيقة وبوزير حازم ذكى يعمل
للاصلاح بكل قوة ولا يدخر فيه وسما وهو صاحب المعالى على ماهر باشا
وزير المعارف

لقد سمعت ملاحظات قيمة منها ملاحظات حضرة صاحب العزة
الاستاذ محمد نصار بك وملاحظات الاستاذ عبد الواحد خلاف أفندي
وكلها جديرة بالاعتبار والتحقيق

وأنكم لتعلمون ان نفشى الامية للشعب المصرى كان مصدر آلام
له كما كان كذلك في كل أمة من قبل وقد جاء الدستور المصرى داعياً للمعالجة

هذه الخاله السيئة فقرر جعل التعليم اجبارياً. وإذا كانت خزانة الحكومة لا تحتمل ذلك دفعة واحدة فإنه لا بد من التدرج في مكافحة الامية حتى تبلغ المستوى اللائق بنا. على أن الامية ليست الداعدائنا ولكن الداعدائنا هو انحطاط الخلق وتعطل اليد من العمل فان تلك الكتابات المتلاحقة المدد من العاطلين تنغمس في الرذيلة الى ناصيتها، فيكون منهم المزور والمحتال والمغرى بالفساد وغير ذلك

لقد كان ناس قبلنا يحسبون أن الامية جماع المفسد والشروعى اذا أجهزوا عليها ظنوا أنهم ظفروا بالسعادة ولكن التجارب ارتهم وعلمتهم أن الامية والعطل من العمل داءان ويبلان وشران مهلكان أن اليد العاطلة لا تسلم من الحركات الأستمة . والنفس اذا لم تروض بالحكمة ولم تؤخذ بالتهذيب عاشت متغلغلة في الرذيلة ومن أمثالنا العامية :
اليد البطالة نجسة

ومحصل القول أن التجارب علمت الامم التي سبقتنا ألا تقتصر على ارضاء العقل من طريق الاذن والعين بل لا بد أن يكون هناك مساعدة من اليد

وبعد أن كان الاولاد يجلبون الى المدارس جلباً فتجد منهم بعد ذلك قطاع الطرق على الفضيلة صار رمى الخطة الجديدة أن تفودهم بسلام في طريق الحياة وتجعل منهم مرشدين صالحين نحن لا نقيس أنفسنا بفرنسا وانجلترا . هناك أمتان أخريان سبقتنا أولاهما وهي اليابان بستائة عام وسبقتنا ثانيهما وهي اليونان بستين عاما

فاليونان التي هي أقل منا عددا وأفقر مرافق وأضعف ثروة بمخر
أسطولها في البحار وأثار نشاطها وكدها الصناعي والتجاري في كل مكان
ولقد كانت الفكرة التي وضعت لنشر التعليم منذ سنة ١٩١٨ ترمي
الى جعله اجباريا في مدى عشرين عاما لانه في هذا المدى يتيسر لدينا من
المعلمين ومن الوسائل الاخرى ما يكفي لهذه الاجبارية ونحن من الجهة
المالية أمام عقبة لا تذلل الا إذا صدقت رغبتنا في تذليلها وفي الامثال التركية:
همم الرجال تقتلع الجبال . فالامة إذا أرادت أمرا لم يقعد ما منع . فاذا احتاج
هذا المشروع الى عشرين مليوناً فلها تنفق عشرينات كثيرة في جهات
أخرى ومن السهل أن تنفق واحدة في سبيل التعليم .

ولقد يعن لسائل أن يسأل أنحن سائرون الى الامام أم متراجعون ؟
ويسرني أن أوكد لحضراتكم اننا متراجعون . فقد أثبت الاحصاء الاخير
الذي جرى في سنة ١٩١٧ ان نسبة القارئ السكتيين الى غيرهم كنسبة ٨
في المائة أو ٩ فانظروا ماذا جرى بعد ثمانى سنوات ؟ أنا نجد الآن أن
نسبة المتعلمين من الاولاد الذين تتراوح أسنانهم بين السادسة والثانية
عشرة الى العدد الذي كان ينبغي أن يكون متعلما كنسبة ٦ في المائة يضاف
اليهم على أكثر تقدير ١ أو ١ ١/٢ في المائة وأكبر النسبة في الاسكندرية
فهي هنالك ٢٢ في المائة ثم تعدلى هذه النسبة الى ١٤ فالى ٨ فالى ٧ فالى ٣
في الغربية

انى أقرر حقائق ثابتة . ومن هذه الحقائق أن النسبة في القاهرة
وهي ١٨ ٪ كما قدمت مقسمة تقسيما غريبا ففي بعض الاقسام نجدها ٣٦

وفي بعضها نجد لها صفر . (في أي قسم ذلك ؟) في الازبكية أيها السادة
٦٢٠٠ ولد في سن التعليم ليس منهم من يتعلم سوى أفراد معدودة
افيصح ان ننقل أو ننام على هذه الحالة ؟ لقد طفت بعض المديريات
في الفترة الاخيرة . وجابني بعضها بالتمرد على فكرة نشر التعليم الاولي
فلما وصفت لهم سوء حالتهم خشعوا وسمعوا ووعدوا ان يعملوا . وطبعي
انه اذا عرّف الانسان مرضه سهل عليه ان يطلب العلاج
لقد هبطت سياسة التعليم النصف اليومي بالنفقات المطلوبة والزمن
الى النصف فاذا درجنا على هذه السياسة أمكن في مدى ثماني سنين أن
يكون التعليم الازلامي عاما

بل لقد هبطت بعض المديريات كالمنوفية مثلا بالزمن الى خمس سنين
لا غير . وذلك أن مجلسها كان قد ضرب ضريبة تنتهي بانتهاء أقساط خاصة
فقررت دوام هذه الضريبة وعنده من الاحتياطي ٠٠٠ ر ١٢ ج . م وتحت
تصرفه ٦٨٠٠٠ ج م ففي خمس سنين يكون التعليم في المنوفية اجباريا
ولسياسة التعليم الاجباري طريقان . الاجبار التدريجي ، والاجبار
العاجل بعد توافر جميع الشرائط فهل تريد الحكومة منذ الآن أن تقرر
التعليم الاجباري التدريجي كما كانت الحال في البلجيك ؟ ، بمعنى أنه حين
تؤسس مدرسة يلزم أهل المنطقة المحيطة بها الزاما أن يتعمموا فيها أم
يشوقون الى تلك تشويقا ؟ أي أميل للطريق الاول . لانه يدع الامة
تسهر بحاجتها للتعليم وهذه مطاردة حسنة للامية ولسكن للآن لم يتقرر شيء
وقد اختلفت مجالس المديريات فيمن يشرف على التعليم أهى أم

وزارة المعارف فارتأى بعضها أن تتولى الوزارة هذا الامر وما كنت أميل لهذا الرأي فان تعويد الامة الحياة النيابية يستلزم أن تتعودها في كل شعبة من شعبها . وبعضها رأيت ان التشريع الحالي يجب ان ينقح لينتج انتخاب بعض ذوى الخبرة العلمية . وقال بعض المديرين أننا لم ننضج بعد لتولى هذا الشأن . وقال مدير آخر بل يجب أن تتدرب على الادارة العلمية في ظل وزارة المعارف ومتى تم تدربنا لم نعد بنا حاجة اليها

وقد كانت هذه المسألة موضوع المناقشة في الاجتماع الذي عقد من المديرين والمحافظين في الاسكندرية يوم وقفة العيد الماضي ولقد فكرنا في تخرج معلمين لان امامنا مشروع انشاء الف مدرسة جديدة ولذلك أنشأنا الاقسام الليلية . وانما أنشأناها لتلافي الضرورة العاجلة على ان ذلك من شأنه ان يسوقنا للملاحظة الضرورة الدائمة ولذلك أنشأنا بعض مدارس للمعلمين والمعلمات

وقد لاحظت وزارة المعارف انه ليس في مجالس المديريات فنيون في التعليم ففكرت في ايجاد هيئة فنية في كل مجالس تسمى الادارة الفنية وسيأتي وقت تكون فيه كل مديرية شبه وزارة المعارف وهذا حين ترتفع النسبة في الغربية الى اعلى من ٣ في المئة

ولقد قدر للحكومة في مشروعها العام ان يكون لديها ثلاثة ملايين جنيه للتعليم الاولي وهو يحتاج الي ٥٠٠ ر ٣٠٠ ج م . في السنة ولا بد من مبلغ جسيم آخر للابنية والاماكن ولكن من اين يحصل عليه ؟ لقد امكن بالبحث ان نجد في الاحتياطات في مجالس المديريات موردا حسنا .

وهناك مورد آخر وهو ضرب ضريبة للبناء وقسم من المال يخصص للتفتيش
الفنى والاخر مرتبات للرؤساء والمعلمين والفراشين. فالأول تنفقه الحكومة
من حسابها. والثاني تنفقه مجالس المديرات

وتنظر الهيئة أو اللجنة الفنية في التعليم بعد أن تضع برامجها وشروطه
ولوائحه، والمنهج القديم معروف ذكره حضرة احمد فهمى القبطان بك وخص
الرسم بعناية هو بها جدير لأنه كان لغة قبل أن يكون فناً جميلاً

وعلى ذكر المنهاج أوجه التفاتكم الى أمرذى بال هو ان الرياضة البدنية
ضرورية جداً. ولا يقال ان الاشتغال بالزراعة يغنى عنها فقد وجد الزراع
في الدنرك والسويد مصابين من جراء مداومة اشتغالهم بالزراعة بعماهات
خاصة لانهم يكتفون أجسامهم تكييفاً خاصاً

وأختم كلمتى كما بدأتها بالثناء على حضرات المحاضرين الذين أناروا
الطريق امامنا والله المستول ان يوفقنا بمنه وكرمه الى ما فيه مصلحة
الأمة والبلاد

وفي آخر الجلسة أخذت الآراء في كيفية استخلاص ما تضمنته
الخطب والمناقشات فتقرر أن تتولى لجنة الفحص في المؤتمر استخلاص
الآراء وعرضها على المؤتمر في جلسة تحدد للنظر فيها

الكلمة الختامية

ثم وقف حضرة صاحب العزة الاستاذ محمد لبيب الكردانى بك
رئيس المؤتمر وختم أعمال المؤتمر بالخطبة الآتية :

سيداتي وسادتي

نحمد الله على ما كتب من التوفيق لهذا المؤتمر ونفتبط بما أدركه من النجاح في مهمته ويعمد ذلك فالاحسن وخطوة طيبة تقوى العزائم على الاقدام على أمثاله وتشجعنا على مدارسة مسائلنا الاجتماعية كلها في مؤتمرات عامة

ولا يسعنا ونحن نحتتم جلساته الا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من كان له فضل في نجاحه

فنبداً بتقديم الشكر الوافر لرجال الجامعة الامريكية على تفضاهم بعقد هذا المؤتمر في دارهم وتقديمهم كل عون لنا في عملنا وان كنا نعتقد أن رابطة الخدمة العامية العامة التي تربطنا بهم والتي أظهرنا في كل فرصة غيرتهم عليها تخفف من ثقل هذا الدين العظيم الذي نحن مدينون لهم به ثم نشكر للباحثين عنايتهم بابحاثهم رغم ضيق الوقت وازدحامهم بالعمل ونشكر للمناقشين ما أمدونا به من الآراء والتعليقات مما يحس آراء الباحثين وكلها

ونشكر للسامعين ما بدأ منهم من حرص على النظام وعناية بتتبع الباحث وموالاته لحضور الجلسات

ونخص الصحافة بالثناء العظيم لما أفسحت للمؤتمر من صفحاتها وما أولته من عطفها وتشجيعها وتقبل مع الامتنان نقدها ونعد كثيراً من الملاحظات التي أبدتها سبباً في تلافى كثير من أوجه النقص في أعمالنا ونكرر الشكر لمعالى وزبر المعارف على ما كان من تشجيعنا وثق

أن رغبات المؤتمر وقراراته تستنال من الوزارة ما هي جديرة به من العناية
وأخيراً نعلن تمام جلسات المؤتمر سائلين الله أن يوفقنا جميعاً لخدمة
الأمة مبتهلين إليه جل وعلا أن يحفظ مليك البلاد صاحب الجلالة فؤاد
الأول وولي عهد الدولة سمو الأمير فاروق

قرارات مؤتمر التعليم الأولى

اجتمعت لجنة فحص أعمال المؤتمر وبذات الجهد في تلخيص الآراء
ثم رفعها إلى هيئة المؤتمر الكاملة في جلسة عقدت بمدرسة دار العلوم بعد
ظهر الأربعاء ٢٢ يولييه سنة ١٩٢٥ برئاسة حضرة صاحب العزة محمد لبيب
السكرواني بك نقيب المعلمين ناظر المدرسة الخديوية

وقد بدئت الأعمال بتوزيع ملخص القرارات الذي أعدته اللجنة. ثم
دارت المناقشة واشترك فيها كثير من حضرات الاعضاء. وفاض فضيلة
الاستاذ الشيخ عبد العزيز جاويش في الكلام على كل ما جاء في الملخص.
وقد لاحظت فضيلته أن في ملخص القرارات التي ستؤخذ عليها الآراء
مأخذ استنته وزارة المعارف في سياستها الجديدة في التعليم الأولى وسارت
عليها بالفعل وفيها ما هو رغائب يريد المؤتمر أن يتخذ بشأنها قرارات
نهائية لعرضها بعد ذلك على وزارة المعارف

ثم تليت مواد القرار وأدخلت عليها بعض التغييرات واستقر الرأي
على الصيغة النهائية وهي :

١- الغاية من التعليم الأولى :

لا يصح أن يكون الغرض من التعليم الأولى مجرد نحو الأمية بل يجب أن يقصد فيه أيضاً إلى ما يأتي :

١ - تثقيف عقل الطفل

٢ - تقويم خلقه

٣ - تقوية جسمه

٤ - اعداده للحياة العملية

٢- علاقة التعليم الأولى بغيره :

١- يجب أن يتصل التعليم الأولى بالتعليم الابتدائي فسيرتب المنهج بحيث يتسنى لمن أتم السنة الرابعة بالمدرسة الأولية أن يلحق بالسنة الثالثة الابتدائية . ويقتضى ذلك الا تعلم اللغة الاجنبية قبل السنة الثالثة الابتدائية ويتمنى المؤتمر أن يكون ترقى التعليم الأولى كفيلاً بعد زمن يسير بتحقيق الفكرة السائدة الآن في الممالك الديمقراطية الحديثة وهي توحيد المدرستين الأولية والابتدائية والاكتفاء بالأولى على أن تكون هي المدرسة العامة لجميع أفراد الشعب

ب- يتصل التعليم الأولى بمدارس المعلمين الأولية والمعاهد الدينية والمدارس المتوسطة للزراعة والصناعة والتجارة بفرق اتمامية اختيارية متنوعة تعد لهذه المدارس . ويجب أن يكون من هذه الفرق فرق حفاظ

ج- تكون روح التعليم في السنتين الأولى والثانية من المدارس

الاولية مماثلة لها في رياض الاطفال

٣ - نظام التعليم الاولي ومناهجه :

١ - مدة الدراسة الالزامية : ست سنوات من السابعة الى الثالثة عشرة
مدة الدراسة الاختيارية في الفرق الالزامية : سنتان على الاقل وقد روى
في هذا التقدير

١ - ان هذه اقل مدة يتيسر فيها اعطاء العناصر والضرورية في

التعليم الاولي

٢ - انه قبل السن التي ينتهى فيها الطفل من التعليم على هذا النظام
لا يصح أن ينقطع للعمل

ب - يوافق المؤتمر على نظام التعليم نصف اليومى في المدارس الالوية
بشرط أن تتخذ الوسائل الكافية لتحقيق من اشتغال التلاميذ في نصف
النهار الآخر بالاعمال اليدوية وذلك الى أن يمين الوقت الذى يكون فيه
هذا التدريب العملى جزءاً من عمل المدرسة الالوية

ج - يجب أن تكون المناهج مشتملة على المواد الالوية زيادة على
ما جاء في مناهج المدارس الالوية لسنة ١٩١٦ وهى : -

الاعمال اليدوية . الرسم . دروس الاشياء . الموسيقى بالاناشيد . الرياضة
البدنية والالعب . دروس في التربية الوطنية والتعاون

د - تكون المناهج مرنة بحيث تلائم البيئات المختلفة

٤ - التعليم الاولي الالوي .

ثبت من التجربة نجاح المدارس الالوية الالوية للبنات فالمؤتمر يوافق

على تعميم هذه المدارس وتكون مقابلة للفرق الانمائية الاختيارية للبنين وفي الجهات التي يصعب فيها إيجاد مدرسة أولية راقية تلحق بالمدرسة الأولية فرق انمائية سنوية بمدارس البنين ويقترح المؤتمر أن يعاد النظر في مناهج المدرسة الأولية الراقية للبنات .

٥ - التعليم الأولي للبنات :

١ - يكون نظام تعليم البنات والبنين واحداً في جميع المواعيد الاشغال فيعطى لكل نوع ما يلائمه

ب - يرى المؤتمر الا يلبأ الى التعليم المشترك بين الجنسين الا عند الضرورة . ويجب الا تتجاوز هذه الضرورة سن العاشرة .

٦ - مدارس المعلمين والمعلمات :

١ - تكون مدة الدراسة في مدارس المعلمين والمعلمات ثلاث سنوات وتعديل مناهجها بحيث يعنى فيها بما يدرس بالمدارس الأولية وما له مساس به

ب - الوسائل الوقتية لاعداد المعلمين والمعلمات

١ - الاكثر من مدارس المعلمين والمعلمات وتوسيع المدارس الحالية .

٢ - زيادة الاقسام الليلية لطلاب المعاهد الدينية وسوام

٣ - انشاء فرق معلمات بالمدارس الأولية الراقية للبنات

ج - استخدام المعلمات لتعليم البنين :

يرى المؤتمر استخدام المعلمات في السنين الأولى والثانية في مدارس

البنين عند الامكان لان روح التدريس فيهما هي روح رياض الاطفال

د - معلم الفرقة ومعلم المادة :

يرى المؤتمر سريان نظام معلم المادة لان وسائل اعداد المدرسين في لوقت الحاضر ليست كفيلا بأن يقوم كل معلم بتعليم الفرقة جميع المواد ه - عناية الدولة بالمعلمين

يرى المؤتمر ضرورة اهتمام الوزارة بخلق باحثين اكفاء لدراسة نفسية الطفل والصبي المصربي وضرورة انشاء مكتبة كبيرة حافلة بالكتب خاصة بالمدرسين وبلحق بها متحف للماذج
٧ - اما كن الدراسة :

ا - تكون مستوفية الشروط الصحية وراعي فيها ملاءمتها للبيئة مع الاجتهاد في ادخال العناصر التي تجملها وتساعد على تربية الذوق السليم
ب - يرى المؤتمر عدم استئجار اما كن للمدارس الا عند الضرورة القصوى ويرى وضع سياسة واضحة لبناء جميع المدارس بحيث تتم في مد لا تتجاوز ١٥ سنة

ج - لا تكون دراسة كل المواد داخل الغرف بل يجب أن يدرس في الهواء الطلق ما يمكن تدريسه

٨ - الوسائل العملية لتحقيق اجبارية التعليم الاولى :

يرى المؤتمر ضرورة تطبيق قانون الازام في كل اقليم تمتد فيه معدات التعليم من حيث الاماكن والمعلمون . بحيث لا يتجاوز ذلك عشر سنوات

٩ - المركزية واللامركزية في ادارة التعليم :

يرى المؤتمر أن تكون ادارة التعليم الاولى لا مركزية .
ويكون في كل اقليم مجلس خاص للتعليم ينتخب نصف أعضائه من ذوي
الكفايات العملية والادبية وتعين وزارة المعارف النصف الاخر
ويكون لهذه المجالس حرية التصرف في الاعمال الادارية والمالية
وفي المسائل الفنية التي لا تتضارب مع السياسة العامة للتعليم . ويكون
الاشرف العام والتفتيش لوزارة المعارف
ويلح المؤتمر في تعديل قانون مجالس المديریات من حيث اشرفها
على التعليم

١٠ - توزيع النفقات :

يوافق المؤتمر على ان تقوم وزارة المعارف بنفقات اعداد المعلمين
والمعلمات والتفتيش العامي والصحي والكتب والادوات المستهلكة
ومرتبات الموظفين

وتقوم الاقاليم ببناء الاماكن اللازمة للمدارس وتأثيثها

١١ - رغبات عامة :

١ - نظراً لانتشار الامراض الطفيلية خصوصاً الانكاستوما
والبلهارسيا بين طلبة المدارس وتأثيرها السيء باعتبارها نمو الجسم والعقل
يرى المؤتمر انه من الضروري معالجة التلاميذ من هذه الامراض عند
التحاقهم بالمدارس

٢ - يجب أن يعنى بالتربية الخلقية في المدرسة بكل الوسائل الممكنة
كاحكام اختيار المدرسين والاعتماد على القصص والعمل على خلق جو صالح
بالمدرسة تنمو فيه الفضيلة .

٣ - يود المؤتمر أن تعني وزارة المعارف بإنشاء هيئة فنية تقوم بعمل
احصاءات دقيقة وتجارب عملية عن التعليم لتسهل مهمة الباحثين في ذلك .
٤ - يرجو المؤتمر ان تقدر الحكومة اهمية عمل المدرس تقديرا
كافيا يهون عليهم اعباء الحياة



هذه هي أعمال المؤتمر الذي يمد با كورة ناجحة للمؤتمرات العلمية
بمصر وخطوة مباركة في سبيل الاهتمام بالبحث في التربية وشؤونها بما يود
على حياتنا بالاسعاد والرفق . وانا ارجو أن يكون هذا العمل طيب الثمر
حميد الأثر جليل النفع للبلاد



فهرس

	صفحة
مؤتمر التعليم الاولى	٣٠٧
برنامج الاعمال	٣١٥
الجلسة الاولى	
خطبة رئيس المؤتمر	٣١٩
خطاب صاحب المعالي وزير المعارف	٣٢١
خطبة محمد نصار بك : الغاية من التعليم الاولى	٣٢٢
مقالة مدام سان پوان . كلمة عامة عن التعليم	٣٢٩
خطبة عبدالله امين افندي : الغاية من التعليم الاولى	٣٥٥
خطبة عبد الحميد العجاتى بك : مشكلة التعليم الاولى	٣٦١
خطبة امين مرسى فنديل افندي : الغاية من التعليم الاولى	٣٦٧

الجلسة الثانية

خطبة الشيخ مهدي خليل : مدارس المعلمين	٣٧٤
خطبة الشيخ سباعى بيومى : الوسائل الوقتية لاعداد المعلمين والمعلمات	٣٨٣
خطبة الشيخ محمد حسن الفقى	٢٩٠
خطبة السيدة املى عبد المسيح : وسائل التربية الخلقية فى المدارس الاولية	٣٩٢
خطبة الدكتور محمد خليل عبد الحائق : الامراض المتوطنة عتية كزود فى سبيل التعليم والتغلب عليها ضرورة لازمة	١٩٨

الجلسة الثالثة

- ٤٢٢ خطبة جناب المستر روب : تحقيق اجبارية التعميم ونوزيع نفقاته على الامة
- ٤٢٨ خطبة فضيلة الشيخ محمد نصار بك : ^{التعليم الاولي الراقى والفرق الاضافية} بالمدارس الاولية والراقية
- ٤٢٤ خطبة المستر والزر : مقترحات عامة
- ٤٣٨ خطبة شفيق افندي غربال : هل يكون نظام تعليم البنات هو نفس نظام ^{تعليم البنين}
- ٤٤٥ خطبة السيدة نبوية موسى : تعاليم البنات وعلاقتها بتعليم البنين
- ٤٥١ خطبة امير بقطر افندي : التعليم المشترك بين الجنسين
- ٤٦١ خطبة محمد علي المجدوب افندي : التربية المشتركة

الجلسة الرابعة

- ٤٧٢ خطبة احمد فهمي العمروسي بك : تربية الذوق السليم
- ٤٨٥ خطبة حبيب جورجى افندي : تربية الذوق السليم
- ٤٨٩ خطبة شفيق زاهر افندي : تربية الذوق السليم
- ٤٩٥ خطبة المستر كليند

الجلسة الخامسة

- ٤٩٦ خطبة عبد الحميد حسن افندي : مناهج التعليم الاولى
- ٥٠٨ خطبة عبدالله امين افندي : مناهج التعليم الاولى
- ٥٢١ خطبة فضيلة الشيخ احمد امين : التربية الخلقية

خطبة محمد فريد ابو حديد افندى : شروط اما كن الدراسة ٥٢٧

الجلسة الختامية

- خطبة احمد فهمى القبطان بك : تجارب عملية فى التعليم الاولى ٥٣٥
- خطبة الدكتور احمد عبد السلام السكرداني : عناية الدولة بالمعلمين ٥٤١
- خطبة محمد نصار بك : لادارة العامة ٥٤٧
- خطبة محمد عبد الواحد خلاف افندى : الادارة العامة ٥٥٦
- خطبة الدكتور سيد كامل بك : مركزية أولا مركزية التعليم ٥٦٤
- خطبة امين ابراهيم كحيل افندى ٥٦٩
- خطبة احمد شفيق باشا ٥٧١
- خطبة صاحب الفضيلة الشيخ عبد العزيز جاويش ٥٧٩
- الكلمة الختامية ٥٨٨
- قرارات مؤتمر التعليم الاولى ٥٩٠

